الإيكولوجيا السياسية: جدلية الهيمنة والمقاومة في الفضاء البيئي العالمي

"دراسة تحليلية نقدية في فلسفة السياسة

أ.م.د. سحر صديق السيد الشافعي

أستاذ مساعد فلسفة السياسة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

الملخص:

تبرز الإيكولوجيا السياسية في ظل تصاعد الأزمات البيئية العالمية وتحوّل البيئة إلى ساحة صراع تتجاوز حدود الجغرافيا والاختصاصات العلمية، كإطار نقدي يعيد ربط القضايا البيئية بالبُنى السلطوية والاقتصادية التي تتحكم في إنتاجها وتوجيهها. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الفضاء البيئي العالمي بوصفه ميدانًا للصراع السياسي والإيديولوجي، لا مجرد مجالٍ لإدارة الموارد، من خلال مساءلة الخطابات التنموية والسياسات البيئية المهيمنة، وتفكيك علاقات الهيمنة التي تُمارَس باسم الاستدامة.

وتنطلق الدراسة من إشكالية محورية مفادها:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الإيكولوجيا السياسية إطارًا نقديًا قادرًا على تفسير الأزمات البيئية المعاصرة بوصفها نتاجًا لعلاقات القوة والحداثة السياسية، لا مجرد نتائج طبيعية أو تقنية ؟

تفترض الورقة أن التدهور البيئي لا يمكن فصله عن منطق التوسع الرأسمالي وأدوات الإدارة النيوليبرالية التي تُشرعن استنزاف الطبيعة وتُقصي المجتمعات المحلية من دوائر اتخاذ القرار. وتُظهر من خلال تتبّع جدلية الهيمنة والمقاومة، كيف تتجلى السياسات البيئية المعاصرة في شكل استعمار بيئي جديد، تُفرَض من الخارج وتستبعد المعارف التقليدية والحقوق التاريخية؟.

في المقابل، تستعرض الدراسة أشكال المقاومة البيئية التي تمارسها المجتمعات الأصلية والمهمشة كأفعال سياسية صامتة، تعيد مساءلة المنظومات البيئية العالمية، وتفتح المجال لتصور تحرري جديد يؤسس لعلاقة جدلية بين الإنسان والطبيعة قائمة على العدالة والاعتراف. ومن هنا تؤكد الدراسة أن تجاوز الأزمة البيئية يتطلب تفكيك بنيات الحكم البيئي الراهنة، والانحياز إلى الحق في تقرير المصير البيئي كركيزة أساسية لتحقيق العدالة الكونية.

Political Ecology: The Dialectic of Domination and Resistance in the Global Environmental Space

"A Critical Analytic Study in the Philosophy of Politics"

Abstract

In an era marked by escalating environmental crises, nature can no longer be understood as a neutral or passive backdrop to human activity. Instead, it must be examined as a politically contested domain, shaped by intersecting systems of power, economic interests, and institutional governance. This study explores political ecology as a critical framework capable of reinterpreting environmental degradation not as the outcome of technical failure or natural inevitability, but as a structural consequence of global political and economic arrangements.

The research addresses a central question:

To what extent can political ecology account for contemporary ecological crises as manifestations of power relations and political modernity, rather than as isolated ecological or scientific problems? In response, the study critically examines dominant environmental policies and sustainability discourses, arguing that they often operate as instruments of control. These frameworks frequently advance the interests of transnational elites while excluding local communities from decision-making processes, undermining traditional ecological knowledge, and legitimizing extractive forms of development under the guise of stewardship.

The study also considers environmental resistance, particularly from Indigenous and marginalized communities, as a significant form of political expression. These acts of resistance, though often overlooked in mainstream environmental discourse, challenge dominant epistemologies and reassert alternative relationships to land and ecology. They call attention to the need for justice, cultural recognition, and participatory governance in shaping environmental futures.

Ultimately, the paper argues that today's environmental crisis reflects deeper tensions related to authority, legitimacy, and exclusion. Addressing it requires not only scientific and technological reform, but also a critical rethinking of how ecological governance is constructed, who participates in it, and whose voices are heard in defining the future of the planet.

المقدمة

لم تعد البيئة في العقود الأخيرة مجرد خلفية صامتة لعمليات التنمية والسلطة، بل تحولت إلى فاعل سياسي واقتصادي وثقافي يفرض نفسه بقوة على الأجندات الوطنية والدولية، ومنذ أن أصبح التغير المناخي حقيقة لا يمكن إنكارها، وتصاعدت الأزمات البيئية تصاعدًا غير مسبوق من ندرة في الموارد وتلوث كوني ممنهج، وكوارث بيئية مركبة تتقاطع مع قضايا الفقر والتهميش والصراعات، لم يعد من الممكن النظر إلى الطبيعة بوصفها شيئًا خارجًا تمامًا عن المجال الاجتماعي، بل باعتبارها بناءً اجتماعيًا يتطور في تفاعل جدلي بين البشر والأشياء المادية. كما بدا واضحًا أن الرأسمالية بمنطقها التوسعي والاستخراجي، قد أسهمت في إعادة رسم خريطة العالم وفق منطق المركز والطرف؛ بحيث لم تعد البيئة مجرد إطار خارجي للحياة البشرية، بل تحولت إلى حقل صراع سياسي واقتصادي وثقافي. من هنا ظهرت الإيكولوجيا السياسية بوصفها مجالًا نقديًا يتجاوز الفهم التقني والطبيعي للبيئة؛ ليكشف عن علاقات القوة والهيمنة والإقصاء التي تعيد تشكيل العالمين الطبيعي والبشري معًا. وبدأ الفكر السياسي والاجتماعي في إعادة النظر في العلاقة المعقدة بين الحداثة بوصفها مشروعًا عقلانيًا – صناعيًا والأزمات البيئية بوصفها نتائج مباشرة وغير مقصودة لهذا المشروع.

وقد استندت هذه الدراسة إلى فرضية مؤداها أن الهيمنة البيئية ليست مجرد عرض جانبي للرأسمالية، بل جوهر من بنيتهما، وأن الأيكولوجيا السياسية تتيح فهمًا أعمق للتفاوتات البنيوية بين المركز والطرف، والصراعات الصامتة على الأرض والماء والغابات.

من هنا جاءت إشكالية البحث الرئيسة وهي: إلى أي مدى يمكن اعتبار الإيكولوجيا السياسية إطارًا نقديًا قادرًا على تفسير الأزمات البيئية المعاصرة بوصفها نتاجًا لعلاقات القوة والحداثة السياسية لا مجرد نتائج طبيعية أو تقنية؟

وقد أنبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات من أهمها:

(١) كيف تعيد الإيكولوجيا السياسية تعريف العلاقة بين الإنسان والبيئة؟

(٢) كيف تسهم الرأسمالية في إنتاج علاقات بيئية غير متكافئة؟

(3)ما آليات الاستعمار البيئي المعاصر؟

(٤) كيف توظف الدولة المعرفة البيئية لإعادة إنتاج السلطة؟

(٥) كيف يمكن إعادة دمقرطة الفضاء البيئي بما يحقيق عدالة إيكولوجية شاملة تتجاوز الأبعاد التقنية إلى التمثيل والاعتراف؟

(٦) هل نحتاج إلى نقد جذري لنظام الحداثة الرأسمالية من أجل إنقاذ الطبيعة؟ أم يمكن إصلاح هذا النظام وتحويله إلى أداة للحماية البيئية؟

وتأتي محاور البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإيكولوجيا السياسية كمنهج نقدي لفهم البيئة.

أولًا: الإطار النظري والمنهجي للإيكولوجيا السياسية.

ثانيًا: الأصول الفلسفية للإيكولوجيا السياسية.

ثالثًا: المعرفة النقدية للإيكولوجيا السياسية.

رابعًا: نظرية الاختلاف والهيمنة البيئية.

المبحث الثاني: الرأسمالية والعلاقة البيئية غير المتكافئة.

أولًا: التصنيع والطبيعة الاستخراجية.

ثانيًا: نظرية التبادل البيئي غير المتكافئ.

ثالثًا: الجدل الفلسفي للعلاقة بين الإيكولوجيا السياسية والرأسمالية.

المبحث الثالث: إيديولوجية الحداثة البيئية

أولًا: الحداثة البيئية بين التأييد والرفض.

ثانيًا: السلطة والمعرفة والإيكولوجيا السياسية.

ثالثًا: السياسات البيئية ودول العالم النامي.

المبحث الرابع: الحقوق البيئية والنظرية الديمقراطية.

أولًا: الحقوق البيئية.

ثانيًا: النظرية الديمقراطية.

ثالثًا: العدالة البيئية.

وسوف أستخدم في معالجة هذه المحاور المنهج التاريخي، والمنهج المقارن والمنهج التحليلي ، وكذلك المنهج النقدي؛ لتلائم طبيعة موضوع البحث.

المبحث الأول: الأيكولوجيا السياسية كمنهج نقدي لفهم البيئة

Political Ecology as Critical Approach to Understanding the Environment

ظهرت الإيكولوجيا السياسية في أوائل سبعينيات القرن العشرين كاستجابة نقدية لتقصير المقاربات البيئية التقليدية في تفسير التدهور البيئي؛ حيث رفضت اختزال أسباب الأزمات البيئية في العوامل الطبيعية بمعزل عن السياق السياسي والاقتصادي، وركزت على من يمتلك الموارد، ومن يتحكم في إنتاج المعرفة البيئية، ومن يُقصى من اتخاذ القرار، وتبحث في طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة.[١]

أولًا- الإطار النظري المنهجي

[١] () Robbins, Paul (2012). Political Ecology: A Critical Introduction (2nd ed.), Chichester: Wiley-Blackwell, p. 15.

يختص علم البيئة – كفرع من فروع علم الأحياء – بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وبيئاتها الطبيعية وكونه يتضمن عمليات معقدة للمادة والطاقة ومعلومات في عملية التمثيل الغذائي وتنظيم المحيط الحيوي، ويركز على فهم كيفية تأثير الكائنات على البيئة، وكذلك تأثير البيئة بدورها على سلوك الكائنات ونموها وتوزيعها . ليس علم البيئة علمًا سياسيًا بأي حال من الأحوال، وإنما يصبح علم البيئة سياسيًا حين يطرح التساؤل عن أسباب حدوث التدهور البيئي، ولصالح من، ليظهر التدخل البشري في التحولات البيئية التي تتوقف عن الخضوع لقوانين الطبيعة.

ويُفهم علم البيئة باعتباره الواقع الذي يتم تنفيذه من خلال الفعل البشري ويقدم نفسه كنظام وجودي متنوع وغير متجانس ومعقد، حيث تتجلى آثار التدخل البشري والعقل الاجتماعي المتنوع، ويصبح علم البيئة سياسيًا نتيجة لإرادة القوة التي يمارسها الناس على الطبيعة، ونتيجة لعمليات الاستيلاء التي تسترشد بقيم ومصالح متباينة ومتضاربة مع قيم الطبيعة.[٢]

يصبح علم البيئة سياسيًا حين يتجاوز تساؤلات مثل: كيف تعمل الطبيعة؟ إلى من يتحكم بها؟ ولماذا؟ أي عندما يصبح أداة لتحليل السلطة والعدالة. وقد كان أول استخدام لمصطلح البيئة السياسية Political Ecology في كتاب فرانك ثون Frank Thone (١٨٩١-١٩٤٩م) الذي نشر عام ١٩٣٥ Nature Rambling: we fight for grass في مجلة Science News حيث أشار إلى أن النزاعات على الأرض والمراعي ليست فقط بيئية، بل سياسية أيضًا، إلا أن المصطلح لم ينتشر إلا في سبعينيات القرن العشرين في مجال الجغرافيا والأنثروبولوجيا عندما استخدمه إريك والف Eric R. Walf (١٩٢٣-١٩٩٩) في دراسته لدور الدولة والاستعمار في تشكيل استخدام الأراضي، وفي الثمانينيات ركز بير بيلاكي Piers Blaikie (١٩٤٢- ....) على العلاقة بين الفقر و تدهور البيئة في كتابه The Political Economy of Soil Erosion in Developing Countries مما ساهم في ترسيخ الإيكولوجيا السياسية كمنهج نقدي يربط بين العوامل البيئية والسياسية و الاقتصادية .[٣]

وقد رفضت الإيكولوجيا السياسية التفسيرات المالتوسية الجديدة(*)[٤] للتأثيرات الإنسانية على البيئة.[٥]

وإذا كانت الإيكولوجيا السياسية تعبر عن الارتباط الوثيق بين الطبيعة والمجتمع وخاصة شكل معين من أشكال السياسة إلا أنها ليس لها علاقة مباشرة بالطبيعة وإنما تتم هذه العلاقة من خلال العلم من ناحية- ومن خلال العلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى... وإلى الحد الذي كانت تعد إيكولوجية بحتة أصبحت سياسية أيضًا وتحتاج إلى تدابير سياسية. ويمكن القول أن البيئة نجحت في إخضاع السياسة من خلال تقديم الاهتمام بأشياء لم تكن تنتمي سابقًا إلى الحياة العامة. بمعنى أن الإيكولوجيا السياسية أحدثت تغيرًا فيما هو على المحك في المجال العام.[٦]

ثانيًا- الأصول الفلسفية للإيكولوجيا السياسية

تستند الإيكولوجيا السياسية إلى أسس فلسفية عميقة تجمع بين البيئة والسياسة والعدالة الاجتماعية. فبالرغم من أن المفهوم لم يكن مطروحًا كمصطلح إلا في القرن العشرين إلا أن العديد من الأفكار مثل: علاقة الإنسان بالطبيعة

---

[٢]() Peet, Richard, and Watts, Michael (Eds) (1996). Liberation Ecologies: Environment, Development, Social Movement, London: Routledge, pp. 33-36.

[٣]() Robbins, Paul (2012). Op. Cit., pp. 24-27.

[٤](*) تنسب المالتوسية إلى توماس مالتوس Thomas Malthus (١٧٦٦-١٨٣٤) الذي افترض أن السكان ينمون بشكل أسرع من إنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى الفقر والمجاعة، أما المالتوسية الجديدة Neo-Malthusianism فقد ظهرت في السيتينيات من القرن العشرين خاصة بعد كتاب بول إيرليش Paul R. Ehrlich (١٩٣٢- ...) في كتابه The Population Bomb عام ١٩٦٨ حيث أكد على أن الزيادة السكانية هي السبب الجوهري في التدهور البيئي، وأن المجاعات وإزالة الغابات، وندرة المياه ماهي إلا نتائج طبيعية للضغط السكاني... ويكمن الحل في التحكم السكاني والتكنولوجيا، وليس في تغيير السياسات الاجتماعية والاقتصادية، انظر:

[٥]() Robbins, Paul (2012). Op. Cit., pp. 24-27.

[٦]() Latour, B. (2018). Down to Earth: Politics in the New Climatic Regime. Cambridge: Polity Press, p. 26.

واستغلال الموارد، والعدالة في التوزيع قد شغلت اهتمام المفكرين في الفكر القديم، تسعى الإيكولوجيا السياسية إلى فهم كيفية تأثير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على البيئة. وتمتد جذورها إلى الفكر القديم، و تبرز أن التدهور البيئي ليس نتيجة طبيعية فقط، بل هو نتاج لعلاقات القوة و الهيمنة في المجتمع .[٧]

فقد ركز أفلاطونPlato (٤٢٧-٣٤٧ ق.م) في كتابه الجمهورية على ضرورة احترام التوازن بين الإنسان والطبيعة، وأن استغلال الموارد الطبيعية يجب أن يكون منضبطًا وموجهًا لتحقيق الخير العام كما أكد على أهمية وجود سلطة سياسية قادرة على تنظيم استخدام الموارد بطريقة عادلة ومستدامة.[٨]

أما أرسطوAristotle (٣٨٤-٣٢٢ ق.م.) فرأى أن الطبيعة وجدت لخدمة الإنسان، لكنها تتطلب إدارة حكيمة، وربط بين إدارة الموارد الطبيعية وازدهار الدولة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمعات. فالإدارة الجيدة هي التي تضمن تحقيق هذا التوازن.[٩]

كما اهتم الفكر الشرقي بالعلاقة بين البيئة والسلطة، فقد تأثرت السياسة في مصر القديمة بالعلاقة بين النيل والإنسان، حيث كان النيل محور الحياة، وعلى السلطة السياسية الفرعونية تنظيم الموارد المائية لتحقيق العدالة والاستقرار السياسي، وركزت الديانات الهندوسية والبوذية على احترام الطبيعة المقدسة[*١٠]، وأن على القادة حماية البيئة كجزء من مسئولياتهم الأخلاقية. فالحاكم الفاسد يُدان ليس فقط لإخلاله بالعدالة، بل لأنه يجلب الكوارث البيئية مثل الجفاف أو الطاعون أو المجاعة.[١١]

أما في العصر الوسيط فقد تناول المفكرون القضايا البيئية من منظور ديني وأخلاقي مع التركيز على العدالة في استخدام الموارد وتوزيعها فقد اعتبر القديس أوغسطين Saint Augustine (٣٥٤-٤٣٠م) الطبيعة جزءً من النظام الإلهي وإن استغلال الموارد، يجب أن يكون متزنًا ويهدف تحقيق الخير العام، ودعى إلى العدالة في إدارة الموارد واكد على أن الظلم البيئي يؤدي لا محالة إلى الفوضى السياسية والاجتماعية[١٢]. ونظر توما الأكويني Thomas Aquinas (١٢٢٥-١٢٧٤م) إلى الطبيعة على أنها خُلقت لخدمة الإنسان ويجب أن يكون استخدامها عقلانيًا وأخلاقيًا. وإن القرارات السياسية المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية يجب أن تكون عادلة.[١٣]

كما نالت الإيكولوجيا السياسية اهتمام الفكر الإسلامي، فقد نظر الغزالي Al-Ghazali (١٠٥٨-١١١١م) إلى الطبيعة على أنها جزءً من الأمانة التي كلف الله الإنسان بحمايتها، وتقع على الحكام مسئولية وضع سياسات لحماية البيئية والموارد كجزء من المسئولية الأخلاقية والدينية.[١٤]

كما تناول ابن خلدون Ibn Khaldun (١٣٣٢-١٤٠٦م) في "المقدمة" تأثير البيئة والمناخ على تطورات الحضارات، وربط بين استخدام الموارد الطبيعية واستقرار المجتمعات، مشيرًا إلى أن التدهور البيئي يؤدي إلى انهيار الدول. وعلى الحاكم تحقيق التوازن بين استغلال الموارد وحمايتها لضمان استمرار الدولة.[١٥]

وتجلت العلاقة بين الإنسان والطبيعة في الفكر الحديث. فقد دعا فرانسيس بيكون Francess Bacon (١٥٦١-١٦٢٦) إلى دراسة الطبيعة واستخدامها لصالح البشرية من خلال العلم، وركز على تسخير الموارد الطبيعية

---

[٧]() Robbins, Paul (2012). Op. Cit., p. 23.

[٨]() أفلاطون (١٩٨٦). الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٢٣-١٢٥.

[٩]() أرسطو (١٩٦٧). السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، القاهرة: دار المعارف، ٧٨-٨٥.

[١٠](*) في النصوص الفيدية والأدبانيشاد ينظر للطبيعة (الأرض، النار، الماء، الهواء) على أنها مقدسة.

[١١]() Sharashchandra, L. (1993). Ecology and Ancient Indian Philosophy. Oxford: Oxford University Press, pp. 25-27.

[١٢]() جمال نصار (٢٠٢٠). الوجيز في تاريخ الفكر السياسي، القاهرة، دار الأصول العلمية، ص٢٣-٢٥.

[١٣]() المرجع السابق، ص٢٧-٣٠.

[١٤]() المرجع السابق، ص٤٥-٤٩.

[١٥]() ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي) (١٩٨٨). المقدمة، بيروت، دار الفكر، ص٢٩٢.

لتحسين حياة الإنسان – وقد تعرض بيكون للنقد في رؤيته للطبيعة؛ حيث إنه اعتبرها مجرد أداة لخدمة الإنسان دون النظر إلى استدامتها أو الدعوة لحمايتها .[١٦]

ثم أشار توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٣-١٦٧٩م) في كتابه الليفاتان إلى أن الطبيعة في حالتها الأصلية هي حرب الجميع ضد الجميع، وعلى السلطة السياسية تنظيم استخدام الموارد الطبيعية؛ للحفاظ على النظام والاستقرار.[١٧]

كما أكد جون لوك John Locke (١٦٣٢-١٧٠٤م) في كتابه "رسالتان في الحكومة" أن الموارد الطبيعية ملكية مشتركة لكن العمل يمنح الحق في ملكيتها. وقد وجه إليه نقدًا من منطلق أن فكره هو الذي دفع نحو الفردية الاقتصادية، كأساس للرأسمالية التي تعد من اسباب استنزاف الموارد في الوقت الراهن.[١٨]

وركز جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau (١٧١٢-١٧٧٨) على أن الإنسان في حالته الطبيعية يعيش بتناغم وانسجام مع البيئة. وأن الملكية الخاصة هي مصدر التدهور البيئي والاجتماعي.[١٩]

ودعا هنري ديفيد ثورو Henry David Thoureau (١٨١٧-١٨٦٢م) إلى حياة بسيطة تعتمد على التوازن مع الطبيعة وعدم محاربتها، وأن الحكومات تتحمل مسئولية كبيرة في تدمير البيئة بسبب سياستها الاقتصادية.[٢٠]

ثم يأتي كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٣م) مؤكدًا على أن النظام الرأسمالي هو سبب استغلال الإنسان والبيئة، وأنه يخلق انفصالًا بين الإنسان والطبيعة من خلال تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع.[٢١]

تأخذ الإيكولوجيا السياسية في الفكر المعاصر منحنى نقديًا يتجاوز التحليل البيئي الطبيعي والتقني؛ لتكشف كيف تُنتج الأزمات البيئية عن طريق قرارات سياسية وصراعات اجتماعية ومصالح اقتصادية عالمية.

وهذا ما سوف نتناوله في الصفحات التالية.

ثالثًا: المعرفة النقدية والإيكولوجيا السياسية

صدر رسميًا في مارس ٢٠١٤ تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ IPCC[٢٢*] مؤكدًا أننا أمام واقع مفروض وليس مجرد فرضية من فرضيات المستقبل، حيث إننا نعيش في عصر أصبحت التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ منتشرة بالفعل وذات عواقب وخيمة[٢٣]. ثم صدر التقرير السادس في ٢٠٢١ مؤكدًا – بصيغة قطعية – على أن الأنشطة البشرية هي السبب الرئيس للاحتباس الحراري العالمي، الناتج عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وغيرها من مخلفات الصناعة والطاقة، كما سلط الضوء على أن البلدان

---

[١٦]() Liess, William (1972). “Francis Bacon”. In the Domination of Nature, New York: George Braziller, pp. 46-62.

[١٧]() Commins, Saxe and Robert, N. Linscott, eds. (1966). Man and State: The Political Philosophers, New York, Washington, Square Press, p. 42.

[١٨]() Ibid., p. 88.

[١٩]() Ibid., p. 127.

[٢٠]() Ibid., p. 138.

[٢١]() Ibid., p. 176.

[٢٢](*) Intergovernmental Panel on Climate Change وهي هيئة علمية تابعة للأمم المتحدة أسست عام ١٩٨٨ من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP والمنظمة العالمية للأرصاد NMO بهدف تقييم المعطيات العلمية المتعلقة بتغيير المناخ وتأثيراته البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

[٢٣]() Perreault, T., Bridge, G. & McCarthy, J. (Eds.) (2015). The Routledge Hand Book of Political Ecology. London & New York, Routledge, p. 19.

النامية والفقيرة هي الأكثر تضررًا رغم مساهمتها المحدودة في الانبعاثات، مما يفرض على الدول الصناعية مسئولية تمويل جهود التكيف في الجنوب العالمي.[٢٤]

وقد بدا العالم في حالة من انعدام الأمن، وأصبحت المجتمعات والأسر والدول الفقيرة تواجه انهيارًا حقيقيًا من الصدمات التي تهدد الحياة، كما أصبحت أكثر عرضة للمخاطر المالية والاقتصادية والبيئية، وتمحور الجدل الرئيسي حول التساؤل لماذا تعاني المجتمعات الزراعية الفقير من أزمات بيئية متكررة رغم وفرة الموارد؟ وهو ما أجابت عليه مدرسة بيركلي The Berkeley School ضمن أسئلة ومخاوف عديدة ضمنتها في مؤتمر برينستون بعنوان "دور الإنسان في تغيير وجه الأرض" وأنكرت أن يكون السبب هو الجهل المحلي أو الندرة الطبيعية وإنما السياسات الاستعمارية والرأسمالية غير العادلة التي أعادت تشكيل البيئة نفسها لخدمة السوق العالمية.

مدرسة بيركلي والإيكولوجيا السياسية **The Berkeley School and Political Ecology**

ترتبط مدرسة بيركلي للجغرافيا الثقافية ارتباطًا وثيقًا بـ كارل أورتوين ساورCarl Ortwinsauer [٢٥*] (١٨٨٩-١٩٧٥م) الذي بالرغم من أنه لم يكن مفكرًا سياسيًا بالمعنى المباشر إلا أنه وجه الدراسات البينية إلى إدماج أدوات التحليل السياسي والاقتصادي؛ حيث حلل آثار الاستعمار الأوروبي على البيئات في الأمريكتين منتقدًا أثره على أنظمة الزراعة والرعي والاستغلال الأحادي للموارد ليأتي مايكل واتس Michael [٢٦**] Watts (١٩٥١- ...) في كتابه الشهير العنف الصامت Silent Violence: Food, Famine and peasantry in North Nigeria (١٩٨٣) بتحليل آخر رائد يربط بين المجاعة والجفاف والسياسات النيوليبرالية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، وأكد أن المجاعة لم تكن ظاهرة طبيعية، بل كانت نتيجة لعقود من الافتقار البنيوي والتهميش الاقتصادي والاستغلال الاستعماري.[٢٧]

وقد قامت اهتمامات المدرسة – بصفة عامة – على دراسة العلاقات بين البيئة والمجتمع من خلال عدسة السلطة والتاريخ والاقتصاد السياسي؛ لمعرفة كيف تنتج الموارد وتوزع وتحكم من خلال ربط البيئة بالسياسات المحلية والعالمية، وفهم البيئة كنتاج تاريخي للصراعات الاجتماعية، ورفض الثنائية بين الطبيعة والثقافة، أو البيئة والإنسان. وينتقد هذا المنهج بشدة كل من النموذج النيومالتوسي الذي يلوم السكان الفقراء على التدهور نتيجة للزيادة السكانية، والنموذج النيوليبرالي الذي يعالج الأزمات البيئية دون معالجة أسبابها الجذرية.

وتهدف مدرسة بيركلي إلى كشف الأبعاد السياسية والطبقية في إدارة الموارد، وإبراز دور النخب المحلية والعالمية في خلق أزمات بيئية، وتحليل المقاومة المحلية كجزء من النضال البيئي، وليس رفض التنمية، وإعادة الاعتبار للمعرفة المحلية والتقليدية كي يكون لها دور في حل الأزمات.[٢٨]

بمعنى أن مدرسة بيركلي حاولت إعادة تعريف البيئة كحقل سياسي مليء بالصراعات والمقاومات ومشاريع الهيمنة، وكشفت أن الطبيعة نفسها ليست محايدة وإنما تنتج ويعاد إنتاجها في سياق السلطة.

رابعًا- نظرية الاختلاف والهيمنة البيئية

يعد الاختلاف أحد المفاهيم الرئيسة لفهم الصراعات البيئية ويشير إلى اختلاف المجتمعات ثقافيًا أو اقتصاديًا أو بيئيًا، وذلك باختلاف الثقافة الخاصة بهم، والاقتصاد المسير لمعيشتهم، والأرض التي وجدوا فيها. ومن ثم حين

---

[٢٤]() IPCC (2021). AR6 Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Summary for Policymakers. Retrieved from https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1

[٢٥](*) أستاذ الجغرافيا في جامعة بيركلي- كاليفورنيا.

[٢٦](**) أستاذ الجغرافيا ودراسات التنمية في جامعة بيركلي- كاليفورنيا.

[٢٧]() Watts, Michael (1983). Silents Vilence: Food, Famine and Peasantry in Northern Nigeria, Berkeley: University of California Press, pp. 138-147.

[٢٨]() Robbins, Paul (2012). Op. Cit., pp. 19-30.

تحاول الأنظمة أو القوى المهيمنة فرض نموذج واحد للتنمية أو استخدام الموارد، ينشأ الصراع بسبب الاختلاف البنيوي بين المجتمعات.[٢٩]

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: كيف يظهر الاختلاف؟

يظهر الاختلاف الثقافي عندما تنظر الشركات إلى الأرض على أنها موردًا للاستثمار في حين يراها السكان المحليون مصدرًا للهوية والانتماء. بينما يظهر الاختلاف الاقتصادي عندما تعيش المجتمعات على نمط معيشة يعتمد على الاكتفاء الذاتي ثم تأتي السياسات الرأسمالية وتدفعهم نحو الاستهلاك من أجل التوسع التجاري، أو تفرض مشروعات تنموية مثل مشاريع السدود أو المناجم أو زراعة تجارية. بينما يظهر الاختلاف البيئي حين تفقد بعض البيئات الطبيعية مكانتها المقدسة محليًا أمام استهدافها من قبل الشركات ووصفها بأنها أرض غير مستغلة دون اعتبار لقدسيتها. هنا يأتي دور الإيكولوجيا السياسية في تحليل كيف أن الاختلافات البيئية والثقافية تشكل الصراعات على الموارد، وتجعل بعض المجتمعات عرضة للاستغلال البيئي أكثر من غيرهم؟ ومؤكدة على أن الدفاع عن الأرض لا ينفصل عن أنماط الحياة التي تتشكل حولها.[٣٠]

يشير جوان مارتنيز أليير Joan Martinez-Alier (١٩٣٩-...) إلى أن هذه الصراعات الدفاعية التي يسميها صراعات التوزيع البيئي Ecological Distribution لا تقوم فقط على مطالب مادية أو اقتصادية، وإنما تنبع من اختلافات في القيم والمعاني المنسوبة للطبيعة.[٣١]

كما يولد الاختلاف بين الدول – لاسيما بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية أو المهمشة – صراعات بيئية عميقة ناتجة عن عدم التكافؤ في القوة الاقتصادية والسياسية، وتفاوت أنماط الإنتاج والاستهلاك فرض سياسات بيئية أو تنموية غير عادلة من خلال:

١- التفاوت في القوة

تمتلك الدول الصناعية الموارد التقنية والسياسية لوضع السياسات البيئية العالمية – مثل بروتوكولات الكربون- دون مراعاة الفجوة التاريخية في التنمية بينما تجبر الدول النامية على تحمل تبعات بيئة مثل وقف التصنيع أو الحد من استخدام الموارد مثل (تفرض اتفاقيات المناخ التزامات خضراء على الدول النامية رغم أن الدول الغنية هي المتسببة في الانبعاثات).

٢- تصدير التلوث والنفايات

تقوم الشركات الكبرى بنقل مصانعها الملوثة أو نفاياتها إلى الدول النامية التي لديها قوانين بيئية ضعيفة مما يؤدي إلى تدهور بيئي وتهديد لصحة السكان مقابل أرباح لشركات متعددة الجنسيات.

مثال (نقل نفايات إلكترونية أو صناعية ثقيلة إلى دول في إفريقيا وأسيا).

٣- الاستحواز على الأراضي والموارد

تقوم حكومات أو شركات من الشمال بشراء أراضي زراعية أو غابات في دول الجنوب لإنتاج الوقود الحيوي أو الأغذية للتصدير، ونتيجة لذلك يتم إقصاء السكان المحليين من أراضيهم ومياههم مما يخلق صراعات بيئية محلية وهذا ما يسمى بالاستعمار البيئي.

---

[٢٩]() Escobar, Arturo (2006). Political Ecology of Globality and Difference. Gestion Y Ambient, Vol. 9 No. 3.

Colobia, Available in: http://www.redalyce.org/articulo.oa?id=16942107009.

[٣٠]() Robbins, Paul (2012). Political Ecology, Op. Cit., pp. 18-21.

[٣١]() Martinez-Alier, Joan (2002). The Environmentalism of the Poor: A Study of Ecological Conflicts and Valuation. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, p. 19.

٤- فرض نموذج تنمية عالمي

يصدر العالم الأول نموذجًا موحدًا للتنمية البيئية أو الاقتصادية دون مراعاة الاختلاف الثقافي والبيئي المحلي ويُهمش السكان الأصليين ومعارفهم البيئية التقليدية مما يؤدي إلى صدام معرفي وبيئي.[٣٢]

يمثل هذا المبحث محاولة لفهم البيئة لا كمجال طبيعي معزول، بل كميدان يتقاطع فيه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويبين أن الإيكولوجيا السياسية تتجاوز المنظورات التقنية والاختزالية نحو مقاربة تاريخية نقدية تعترف بتوزيع السلطة والمعرفة داخل الحقل البيئي، كما أتاح الرجوع إلى الأصول الفلسفية لاسيما عبر استدعاء التراث النقدي والمدارس الجغرافية – وعلى رأسها مدرسة بيركلي – تسليط الضوء على البنية المفاهيمية التي تؤسس لرؤية غير مركزية للطبيعة، ترى فيها منتجا تاريخيًا وثقافيًا لا موضوعًا محايدًا، وبالتركيز على نظرية الاختلاف برزت الطبيعة بوصفها ساحة تفاوض رمزي ومادي، تتجلى فيها الفروق الطبقية والعرفية. ويتضح أن الإيكولوجيا السياسية ليست فقط أداة تحليلية لفهم الأزمات البيئية بل هي مشروع نقدي شامل يعيد التفكير في العلاقة بين الإنسان والعالم الطبيعي.

المبحث الثاني: الرأسمالية والعلاقة البيئية غير المتكافئة

Capitalism and the Unequal Ecological Relationship

أنتج النظام الرأسمالي العالمي منذ نشأته نمطًا من العلاقات البيئية يتسم بعدم التكافؤ البنيوي بين مراكز القوة الاقتصادية، والطرف الهامشي في السياسة العالمية، وبوصفها نظامًا يقوم على التوسع والاستخراج والتراكم، لا تكتفي بتوزيع الثروات بشكل عادل، بل تعيد إنتاج التفاوت البيئي من خلال تحويل الطبيعة إلى مورد خاضع لمنطق السوق، لا كيان حي مشترك.

أولًا- التصنيع والطبيعة الاستخراجية

Capitalist Industrialization and Nature Extractivism

غير التصنيع العالم اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا، ولم يكن هذا التغيير في أنماط الإنتاج مجرد ثورة تقنية، بل كان أيضًا ثورة في طريقة تعامل الإنسان مع الطبيعة فيما عُرف "بالطبيعة الاستخراجية"؛ حيث أصبحت الطبيعة تختزل في كونها مجرد خزان للموارد والمواد الخام، يستنزف بصورة مستمرة لخدمة السوق والتراكم الرأسمالي.[٣٣]

وينطلق نمط التصنيع الرأسمالي من منطق التوسع الدائم وتحقيق أقصى درجات الربحية، مما يفرض طلبًا متزايدًا على الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها، الفحم، والنفط، والحديد، والأراضي الزراعية، والمياه، وقد صاحب هذا الطلب تحول جوهري في النظرة إلى الطبيعة، فلم تعد تعتبر منظومة حيوية قائمة بذاتها، بل أصبحت مجرد مخزون خام يجب استخراجه واستغلاله بلا حدود. وكانت الرأسمالية قد اتجهت منذ الثورة الصناعية إلى استخراج مصادر الطاقة الأكثر كثافة مثل: الفحم ليس لأنها أكثر كفاءة من الطاقة المائية، بل لأنها مكنت من السيطرة الأكبر على العمل وعلى مراكز الإنتاج. وتجسدت العلاقة بين التصنيع الرأسمالي والطبيعة الاستخراجية في عدة آليات رئيسة هي:

١- يتطلب النظام الرأسمالي استغلالًا متزايدًا للموارد الطبيعية بما يفوق قدرة الطبيعة على التجدد.

٢- تتحول عناصر الطبيعة (الأرض والمياه والهواء) إلى سلع تخضع لمنطق السوق.

-3نتج عن إنشاء مصانع بعيدة عن مصادر الطاقة الطبيعية (مثل الأنهار) إلى الاعتماد على موارد منقولة مثل: الفحم والنفط.

---

[٣٢]() Bryant, R.L. & Bailley, S. (1997). Third World Political Ecology: Power and Valuerability, London: Routlege, pp. 27-31.

[٣٣]() Moore, Jason W. (2016). Anthropocene or Capitalocene? Nature, History and the Crisis of Capitalism, Oakland, California: PM Press, p. 37-41.

٤- يتم تهجير السكان المحليين أو الفلاحين من أراضيهم؛ لإفساح المجال أمام مشاريع صناعية أو زراعية موجهة للتصدير العالمي.[٣٤]

ولقد تصاعدت الأزمات المناخية نتيجة الاعتماد الكبير على الوقود (الأحفوري) وتزايد تدهور النظم نتيجة تلوث المياه والتربة، وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي فضلًا عن تعمق الفوارق العالمية؛ حيث تزايد الفقر البيئي في دول الجنوب العالمي والمجتمعات المهمشة التي تتحمل العبء الأكبر من الأضرار البيئية وتستنزف مواردها الطبيعية لصالح مراكز الإنتاج الرأسمالي التي تجني الثروات.[٣٥]

ثانيًا- نظرية التبادل البيئي غير المتكافئ **EUE**

Unequal Ecological Exchange Theory

ظهرت هذه النظرية في منتصف ثمانينات القرن العشرين كمراجعة نيوفيزيائية للماركسية مشيرة إلى أنه على مر التاريخ كانت هناك مناطق معينة في الاقتصاد العالمي تصدر إنتاجية مادية، ومع ذلك ظلت متخلفة، ومن ثم ركزت هذه النظرية على التبادلات المادية المتجسدة في التجارة الدولية.

وقد أثبتت عدم حيادية التكنولوجيا ليس فقط فيما يتعلق بتسهيل تدفقات القيمة الدولية، بل أيضًا من حيث التأثيرات غير المتساوية للأزمة البيئية، وتبين كيف يؤثر التراكم غير المتكافئ على المركز والأطراف بشكل مختلفة، وتؤكد على أن نقص إعادة إنتاج الطبيعة المحلية أو العالمية يؤثر تأثيرًا حادًا على قطاعات مثل: العمال والفلاحين، كما يؤثر على الممتلكات المشتركة مثل الغلاف الجوي لصالح الدول الاستعمارية (الإمبريالية)(*[٣٦] أو وسطاء الاستعمار الجديد.[٣٧]

ليست الرأسمالية مجرد نظام اقتصادي محلي ينتج السلع، بل هي نظام عالمي يقوم على تراكم رأس المال عبر التوسع الدائم في استغلال العمل والطبيعة؛ حيث يتم إعادة تنظيم الطبيعة لتخدم حاجات السوق العالمية، ليس حاجات المجتمعات المحلية مما يخلق تفاوتات بيئية ومكانية، وتستنزف مواد بعض المناطق (الطرف) لصالح مراكز الإنتاج والاستهلاك (المركز). ويظهر الواقع العالمي أن "المركز" يتمثل في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، واليابان. وهي دول صناعية كبرى تصنع السلع عالية القيمة، وتتحكم في التكنولوجيا والمال العالمي، أما دول الجنوب المتمثلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا تُستغل أراضيها للزراعة الأحادية(*[٣٨])،

---

[٣٤]() Malam, Andreas (2016). Fossil Capital: The Rise of Steam Power and The Root of Global Warming, London: Verso Books, p. 123.

[٣٥]() Ibid., p. 127.

[٣٦](*) يعرف فلاديمير لينين Vladimir Ilyich Lenin (١٨٧٠-١٩٢٠) في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" بأنها مرحلة متقدمة من الرأسمالية تتميز باندماج رأس المال الصناعي والمصرفي واحتكار السوق وتصدير رأس المال إلى الخارج والسيطرة على المستعمرات من أجل ضمان تراكم الأرباح.

ويعد مصطلح الإمبريالية البيئية مصطلحًا حديثًا نسبيًا يشير إلى الاستغلال غير العادل للموارد الطبيعية من قبل الدول الصناعية في الشمال العالمي على حساب الجنوب العالمي، ويكون الانتقال من الرأسمالية إلى الإمبريالية دائمًا مقرونًا بالعنف الاقتصادي والسياسي والبيئي حيث فرضت أنماط إنتاج واستهلاك على مجتمعات، مما ولد علاقات تبعية واستخراج بيئي غير متكافئ. انظر:

- لينين فلاديمير إيلتيش (١٩٤٧)، الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية، ترجمة: راشد البراوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص٧٦-٨٥. وكذلك:

Foster, John Bellamy (2009). The Ecological Rift: Capitalism's War on the Earth, pp. 40-44.

[٣٧]() AJI, Max (2023). Theory of Political Ecology: Monopoly Capital Against People and the Planet, In, Sage Pub.com/journal-permissions.india. p. 14.

Monocuture (*)[٣٨] هي نظام زراعي يعتمد على زراعة نوع واحد فقط من المحاصيل أو تربية نوع واحد فقط من الحيوانات في مساحة واسعة لمدة طويلة بهدف التصدير، ويؤدي هذا النوع من الزراعة إلى مخاطر اقتصادية تتمثل في استنزاف التربة وفقدان التنوع البيولوجي، وتدمير الثقافة الزراعية التقليدية التي اعتمدت على التنوع الغذائي. ويرتبط بها

واستخراج النفط والمعادن، وتتحمل في الوقت نفسه التدهور البيئي والكوارث البيئية الناتجة عن الاستغلال الرأسمالي. بمعنى أن الرأسمالية ترسم خريطة بيئية عالمية غير عادلة يستفيد منها المركز بينما يدفع الطرف الثمن البيئي.[٣٩]

لقد ساهمت الرأسمالية في إبراز مفهوم الاستعمار البيئي Ecological Imperialism الذي نشأ في الحقبة الاستعمارية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر مع التوسع الأوروبي في أفريقيا وآسيا والأمريكتين حينما تم نقل النباتات والحيوانات الأوروبية إلى المستعمرات مما أحدث تغيير في الأنظمة البيئية أدى في بعض الحالات إلى إدخال أمراض ناتجة عن أسلوب زراعي تجاري دمر المجتمعات التقليدية نتيجة تحويل الأراضي والغابات إلى مزارع ضخمة، واستغلال العمالة المحلية ضمن أنظمة زراعية مكثفة أما في الإمبريالية الحديثة فتتحكم الشركات متعددة الجنسيات في النفط والغابات والمعادن في دول العالم النامي، وتفرض مشروعات كبرى تؤدي إلى تهجير السكان المحليين وتدمير بيئاتهم.[٤٠]

مما سبق يتضح أن الإيكولوجيا السياسية سلطت الضوء على الاستعمار البيئي الذي هو امتداد للاستعمار التقليدي، ولكن بأدوات اقتصادية وبيئية حديثة، حيث تحولت البيئة ذاتها إلى سلعة في نظام عالمي من اللامساواة البيئية تحت مسميات جديدة مثل الأسواق الحرة، التنمية، ومن ثم فإن الصراع البيئي اليوم لا يمكن فهمه بمعزل عن علاقات القوة العالمية، والتاريخ الاستعماري الذي لم ينته بانتهاء الاحتلال العسكري التقليدي، بل تطور وتحول مع الرأسمالية العالمية إلى أشكال حديثة من السيطرة البيئية عبر السوق والمشاريع التنموية.

ثالثًا- الجدل الفلسفي للعلاقة بين الإيكولوجيا السياسية والرأسمالية

The Philosophical Debate on the Relationship between Political Ecology and Capitalism

شهد الفكر البيئي في العقود الأخيرة تداخلًا واضحًا بين النقد الفلسفي للحداثة والرأسمالية، وبين الجهود النظرية؛ لإعادة التفكير في علاقة الإنسان بالطبيعة. واختلفت رؤية كل من الماركسية والليبرالية لهذه العلاقة.

١- الماركسية

قدم كارل ماركس رؤية نقدية للعلاقة بين التصنيع الرأسمالي والطبيعة الاستخراجية القائمة على التبادل البيئي غير المتكافئ فيما أسماه الشق الأيضي Metabolic Rift حينما فصلت الرأسمالية بين الإنسان والطبيعة ودمرت الدورات الطبيعية التي كانت تربط بين الإنتاج والاستهلاك البيئي..

عندما كان الإنسان جزءًا من دورة طبيعية متوازنة يستهلك من الأرض ويعيد إليها قوتها وعناصرها الأساسية عبر السماد الطبيعي، لكن مع بروز الرأسمالية الصناعية أصبح استخراج الموارد الطبيعية دون تعويض، وتراكم التلوث والنفايات دون عودة دورة الحياة الطبيعية.

يقول ماركس في كتابة "رأس المال" "تعطل الرأسمالية التفاعل الأيضي الأبدي الذي تفرضه قوانين الطبيعة بين الإنسان والأرض، مما أدى إلى استنزاف التربة الزراعية، وخلق فجوة بيئية".[٤١]

نوع آخر هو الزراعة التقليدية Cash-Crop Agriculture وهي الزراعة التي تنتج من أجل السوق وليس من أجل الاستهلاك الذاتي – بمعنى أن الفلاح لا يزرع ليأكل من المحصول بل من أجل العائد المادي، انظر:

Blaikie, Piers (1985). The Political Economy of Soil Erosion in Developing Countries, London: Longman, p. 52.

[٣٩]() Bryant, Raymond, L. & Bailey Simead (1997). Op. Cit., p. 32.

[٤٠]() Hornborg, A. (1998). "Towards and Ecological Theory of unequal Exchange: Articulating World System Theory and Ecological Economics". Ecological Economics, 25 (1), 67-76.

Amsterdam, Netherland: Elsevier. https://doi.org/10.1016/s0921-8009 (97) 00100-6.

[٤١]() Foster, John Ballamy (2009). Op. Cit., p. 43.

لقد تسبب استخدام الفحم والنفط بكثافة منذ الثورة الصناعية – في تغييرات جيولوجية ومناخية واسعة النطاق متمثلة في الاحتباس الحراري وذوبان الجليد، وتلوث المحيطات، والتغير في تركيب الغلاف الجوي فيما أسماه أندرياس مالام Andreas Malam (١٩٧٧) بالكابتيالوسينCapitalocene (*[٤٢]) ويشير إلى أن التغيرات البيئية والمناخية الكاريثية التي يشهدها كوكب الأرض هي نتاج النظام الرأسمالي الذي حول الطبيعة إلى سلعة تستنزف بحثًا عن الربح، ويقوم منطقها على النمو الدائم والاستهلاك المكثف، مما يؤدي حتمًا إلى تدهور الأنظمة البيئية، تحت رداء يخبئ بداخله استعمارًا بيئيًا لموارد الجنوب العالمي بهدف خدمة مراكز الإنتاج والثروة في الشمال العالمي مما خلق عدم مساواة بيئية عالمية.[٤٣]

٢- الليبرالية

تعد الليبرالية في كلا نسختيها الكلاسيكية والاجتماعية، مؤيدة لبنية النظام الرأسمالي بوصفه الضامن الأساسي للحرية الفردية والتقدم الاقتصادي وبينما تنظر الليبرالية الكلاسيكية إلى السوق الحرة باعتبارها آلية تنظيم ذاتي يحتكم إلى الكفاءة والتوزيع الأمثل للموارد، رافضة أي تدخل عميق للدولة، تعترف الليبرالية الاجتماعية بالحاجة إلى تدخل الدولة لتقويم اختلالات السوق، فهي لا تنكر شرعية الرأسمالية، بل تسعى إلى تقويمها عبر آليات العدالة الاجتماعية ومع هذا التأييد الهيكلي للرأسمالية بدت الليبرالية -في كلا تياريها- غير قادرة على تفسير الآثار البيئية العميقة للنمو غير المحدود. واقتصرت تبريراتها على التأكيد على مفاهيم النمو والتقدم التقني بوصفها أدوات حل لا أسبابًا للأزمة.[٤٤]

تبدو العلاقة بين الرأسمالية والإيكولوجيا السياسية من الموضوعات الأكثر إثارة للجدل. فبينما ترى الماركسية أن هذه العلاقة هي تجسيد لمنطق الاستغلال والتوسع الرأسمالي، تطرح الليبرالية تصورًا إصلاحيًا يقوم على إمكانية معالجة الأزمات ضمن النظام القائم. ويمكن حصر هذا الجدل في عدة نقاط:

١- الإمبريالية كأداة للهيمنة البيئية

بينما ترى الماركسية أن الإمبريالية ليست سوى امتداد طبيعي للرأسمالية في سعيها للسيطرة على الأسواق والموارد الطبيعية بما في ذلك الطاقة الأحفورية تتحدث الليبرالية عن الإمبريالية بوصفها ظاهرة مرتبطة بتعثرات مؤقتة في النظام الدولي يمكن تصحيحها عبر أدوات القانون الدولي والتعاون المؤسسي.

٢- الرأسمالية ومنطق التوسع

بينما ترى الماركسية أن الاعتماد على الوقود الأحفوري لم يكن خيارًا تقنيًا بل كان ضرورة لزيادة السيطرة الاجتماعية وتكثيف الإنتاج. وقد أدى هذا الاعتماد إلى تأسيس نمط إنتاج مدمر بيئيًا، تركز الليبرالية على أن الثورة الصناعية كانت تطورًا طبيعيًا يمكن إصلاح نتائجه البيئية عبر الابتكار والتكنولوجيا النظيفة دون الحاجة إلى تغيير النظام الاقتصادي برمته.

٣- الإيكولوجيا السياسية وصراع السيطرة على الموارد

تحلل الماركسية البيئة السياسية باعتبارها ساحة لصراع طبقي وجغرافي، حيث تستخدم السيطرة على الطبيعة كأداة للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية. في المقابل ترى الليبرالية أن تحسين الإدارة البيئية والحكم الرشيد، يمكن أن يخفف من حدة الصراعات البيئة، ويوزع الموارد بشكل أكثر عدلًا ضمن النظام الرأسمالي.[٤٥]

---

[٤٢](*) مصطلح نقدي بديل للأنثربوسين Anthropocene الذي يؤكد على تأثير الإنسان العميق والمباشر على كوكب الأرض، بما في ذلك المناخ والغلاف الجوي والمحيطات ومن ثم يحمل الإنسان ككل مسئولية الأزمات البيئية أما الكابيتالوسين Capitalocene فيحمل النظام الرأسمالي المسئولية الأساسية ويظهر أن فئة صغيرة (النخب الاقتصادية) هي السبب الحقيقي... وأن الرأسمالية انتجب الفقر البيئي واللامساواة المناخية بسبب التوسع اللامحدود على كوكب محدود، حيث يقوم منطق الرأسمالية على النمو الدائم والاستهلاك المكثف مما يؤدي حتمًا إلى تدهور الأنظمة البيئية.

[٤٣]() Malam, Andreas (2016). Op. Cit., p. 43.

[٤٤]() Martinez-Alier, J. (2002). Op. Cit., pp. 54-62.

[٤٥]() Peet, Richard & Watts, Michael (Eds) (2004). Op. Cit., pp. 11-17.

وانظر كذلك:

مما سبق يمكن القول أنه إذا كانت الماركسية تؤكد على أن الرأسمالية تمثل عائقًا أمام تحقيق العدالة البيئية، فإن الليبرالية تؤمن بإمكانية إصلاح النظام القائم من خلال سياسات ذكية وأدوات سوق متطورة إلا أن الواقع يبين لنا أن استمرار التفاوتات بين الشمال والجنوب يعزز الحاجة إلى إعادة التفكير جذريًا في طبيعة العلاقة بين البيئة والسياسة والاقتصاد.

من خلال هذا المبحث ظهرت العلاقة بين الرأسمالية والبيئة كنمط بنيوي من اللاتكافؤية. حيث يتأسس التصنيع على منطق استخراج لا يعترف بحدود الطبيعة ولا بعدالتها. فالنظام الرأسمالي، بوصفه نسقًا توسعيًا، لا يستهلك الموارد فقط، بل يعيد إنتاج تفاوتات بيئية عميقة من خلال ما تسميه الأدبيات النقدية بالطبيعة الاستخراجية، أي إخضاع البيئة لمنطق الربح والإخضاع، وتوضح نظرية التبادل البيئي غير المتكافئ أن هذا النظام لا ينتج الثروة في المركز فحسب، بل يُصدر التكلفة البيئية إلى الأطراف.. مما يؤدي إلى خلل هيكلي في توزيع الفوائد والأضرار جغرافيًا وسياسيًا، وعلى المستوى الفلسفي فإن العلاقة بين الرأسمالية والإيكولوجيا السياسية ليست مسألة تنظيم، بل صراع بين عقلانية تراكمية تجرد الطبيعة من معناها، ومطلب بيئي لتحقيق العدالة. ومن ثم فإن نقد الرأسمالية لم يعد خيارًا أيديولوجيًا بل شرطًا لفهم جوهر الأزمة البيئية المعاصرة.

المبحث الثالث: أيديولوجية الحداثة البيئية

في ظل مواجهة الأزمات البيئية المتفاقمة صعد خطاب يعرف بالحداثة البيئية بوصفه تصورًا إصلاحيًا يسعى إلى المصالحة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتقوم هذه الأيديولوجيا على فرضية أساسية مفاداها أن النظام الرأسمالي لا يحتاج إلى تفكيك جذري لحل الأزمات البيئية، بل يمكن تكييفه وتطويره تقنيًا ومؤسسيًا ليصبح أكثر استدامة.

أولًا- الحداثة البيئية بين التأييد والرفض

تعد الحداثة البيئية Ecological Modernization موضوع جدل واسع بين من يرونها فرصة لتجاوز الأزمات البيئية عبر أدوات النظام الرأسمالي، ومن يرفضونها بوصفها تجميلًا لنظام إنتاجي هو أصل الأزمة.

١- رؤية برونولاتور للحداثة البيئية

كان للمفكر الفرنسي "برونولاتور Bruno Latour"[٤٦*] (١٩٤٧-٢٠٢٢) رؤية مميزة للعلاقة بين الإيكولوجيا السياسية والحداثة شملت النظر والتطبيق، ففي كتابة "نحن لم نكن حداثين أبدًا" انتقد من خلاله الفصل الثنائي بين الطبيعة والمجتمع ذلك الفصل الذي تبنته الحداثة الغربية، لأنه أدى إلى تجاهل التداخل بين الكائنات البشرية وغير البشرية.[٤٧]

على الجانب النظري: أكد على ضرورة إعادة تقييم الإطار الحداثي بعد تصاعد الأزمات البيئية، فهو يشير إلى أن صفة "حديث" لها معانٍ عديدة، ولكنها تحمل منعطف الصراع بين الحديث والقديم، بين المحلي والعالمي، بين الماضي والمستقبل، مستقبل لا علاقة لغير الحداثين به، ويتحول الصراع بين الرؤى الحداثية وما تحمله من معاني العقلانية والفاعلية، والكفاءة والتطور والتقدم، وبين الرجعية المرتبطة بالمحافظة، ويرى لاتور أن الحداثيون يسترشدون بمجموعتين من الممارسات المتناقضة ظاهريًا. وتسعى الأولى إلى خلق هجين من الكيانات المختلفة التي تشكل شبكة العلاقات، أما الثانية فتسعى إلى ماهو عكس ذلك وهو فصل الهجين، ويؤكد لاتور أنه لا يمكن لمجموعة من الممارسات أن توجد دون الأخرى[٤٨]. فلا وجود لتطهير دون تهجين مسبق Purification

---

Harvey, David (2003). The New Imperialism. Oxford: Oxford University Press, pp. 9-11.

[٤٦](*) مفكر فرنسي أنثروبولوجي وسوسيولوجي اشتهر بتطوير نظرية الفاعل – الشبكة التي تقوض الفروقات التقليدية بين البشر وغير البشر، بين العلم والسياسة.

[٤٧]() Lotour, B. (1993): We have Never been Modern, Cabridge: Harvard University Press, p. 54.

[٤٨]() Latour, B. (2004). Politics of Nature: How to Bring the Sciences into Democracy. Cambridge: Harvard University Press, pp. 50-51.

without hybridization ولا تهجين دون تطهير Hybridization without purification وبدلًا من الفصل والاستقطاب أكد لاتور على مفاهيم أساسية في الإيكولوجيا السياسية تشمل أنماط الوجود Modes of Existence، الفاعل والشبكة Actor/ network، البشر وغير البشرHumans and nonhumans، الأرضيون والمرتبطون بالأرض Terrestrial or Earth bound، ويفضل لاتور استخدام مصطلح الأرضي لأنها تراعي الإنسان من الداخل وتستجيب للتغيرات في سلوكه، ويطلق شعار نحو الأرض-الدنيوي Toward Terrestrial وتؤدي هذه القائمة من العلاقات والمفاهيم الموحدة والمتداخلة منطقيًا إلى مصطلح شامل ومعقد وهو "غايا"Gaia (*[٤٩])، والذي يعكس حقيقة مؤكدة وهي إننا جميعًا ننشئ شبكة مترابطة من العلاقات والتبعيات والتأثير والدعم، تمكن هذه الشبكة من العمل كآلية ذاتية التنظيم، وينطبق هذا إلى حد كبير أيضًا على الأجزاء غير الحية من الطبيعة .[٥٠]

على الجانب العملي: ينجلي الجانب العملي في فكر لاتور في سعيه لإعادة تشكيل العلاقة بين العلم والسياسة والطبيعة من خلال إعادة تصميم المؤسسات والممارسات الديمقراطية بما يسمح بإدماج الطبيعة كفاعل سياسي. وإذا كانت السياسة تمارس بطريقتين إما من خلال الحرب أو بالوسائل السلمية (مثل : التفاوض أو الوساطة)، فرغم التأكيدات النظرية على إمكانية التغلب على التناقضات والاختلافات إلا أنها في الواقع وعمليًا تنتقل، مما يعني إننا نفقد العالم المشترك الذي مكننا -حتى في وجود الحداثة- من الحديث عن إنسانية عالمية، أو حقوق عالمية، التي يسعى الغرب من خلالها إلى تسوية النزاعات والتوترات، وعلى عكس آخرين الذين يرون أن فقدان العالم المشترك هو الحالة المميتة التي لا رجعة فيها للمجتمع المعاصر، نجد "لاتور" مقتنع أن العالم المشترك ليس مصيريًا أو مستمرًا، ولا ينفي أهمية الوصول إلى إنسانية عالمية موحدة بل يؤكد على ضرورة إعادة إنشائها بناء على أسس ومبادئ وأهداف من خلال تكييف معاهدة اجتماعية جديدة، ومعاهدة سياسية ترسي دستورًا سياسيًا بيئيًا جديدًا على غرار القانون الطبيعي القائم. بل يقترح أيضًا ما يسميه البرلمان الموسع للأشياء Parliament of things تمنح فيه الكائنات غير البشرية (الأنواع- الغابات- الأنهار- المناخ) تمثيلًا ضمن العمليات السياسية وعلينا قبل إبرام هذه المعاهدة أن تقبل أن الحرب حقيقة واقعة، ومع أن الحديث عن الحرب قد يكون محفوفًا بالمخاطر في ظل حالة من السلم، إلا أن إنكار وجودها عندما يحدث الهجوم هو الأخطر.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو حرب مَنْ ضد مَنْ؟ حرب على ماذا؟ وفقًا للاتور هي في المقام الأول حرب على الأرض وبالأخص أرض محدودة لها أهميتها... ويبدو أن الرأسماليين يعرفون معنى استغلال الأرض التي يملكونها ويدافعون عنها أكثر من أعدائهم أو الذين لا يملكونها، ولكن عليهم الدفاع عن العلم ورؤيته، ويظهر هذا الصراع أحد الطرفين (الرأسماليون) يمتلك الأرض ومع ذلك هو الذي يقوم بتدميرها ويقاتل بكل ما أوتي من قوة ويحميه القانون، والطرف الآخر (علماء البيئة) وعليه القتال ويديه مقيدة خلف ظهره، وعليه أن يحمي قدسية العلم ضد أي تعد على الأيديولوجيا والمصالح، لكن كيف يمكننا الدخول في اتفاق مع غير البشر؟[٥١]

يعترف "لاتور" بوجود مصطلح ثالث بين الذات المتحدثة وفقًا للتقاليد السياسية، والذات الصامتة وفقًا للتقاليد المعرفية، لم يكن هذا المصطلح مرئيًا سابقًا في الحياة السياسية والعلمية، حيث تصبح الأشياء الصامتة "حقائق ناطقة"، والذوات الصامتة "ذواتا ناطقة" مطالبة بالانحناء أمام الحقائق. فالطبيعة لا تتحدث ولكنها في الوقت نفسه ليست صامتة، فهي لا تصمت عما تأخذه منها، ولا عما نعطيها لها، وأحيانًا يكون ردها عنيفًا بل قد يكون مدمرًا للإنسان والبشرية. بمعنى أن الحرب على الطبيعة قد تكون بمثابة انتحارًا من هنا بدأ يظهر شعار لعلماء البيئة "نحن لا ندافع عن الطبيعة، بل نحن الطبيعة التي تدافع عن نفسها".

---

[٤٩](*) هي فكرة فلسفية وبيئية تقول أن الأرض ككل كائن حي متكامل ذاتي التنظيم يتفاعل مع مكوناته الحيوية وغير الحيوية للحفاظ على توازنه واستمراريته. ويعني اللفظ اسم آلهة الأرض في الأساطير اليونانية التي كانت تجسد الأرض كأم حاضنة الحياة، انظر:

Lovelock, James (1979). Gaia: A New look of life on Earth, Oxford: Oxford University Press, p. 14.

[٥٠]() Latour, B. (2017). Facing Gaia: Eight lectures on the New Climate Regime. Cabridge: Polity Press, p. 122.

[٥١]() Latour, B. (2004). Op. Cit., pp. 95-102.

ومن ثم وبموجب الدستور الذي يتم بمقتضى المعاهدة بين الإنسان والطبيعة يوجد متحدث رسمي Port Parole يكون وسيط سلام محتمل وممثل ومترجم يحافظ على السلام بين البشر غير البشر. كما يقترح إقامة برلمان موسع للأشياء Parliament of Things تمنح فيه الكائنات غير البشرية (الأنواع- الغابات- الأنهار- المناخ) تمثيلًا ضمن العمليات السياسية.[٥٢]

٢- مدرسة فرانكفورت(*[٥٣]) والحداثة البيئية

ترى أن الحداثة أنتجت عقلًا أدائيًا Instrumental Reason لا يسعى إلى الحقيقة أو الحكمة بقدر ما يسعى إلى التحكم والسيطرة سواء على الإنسان، أو على الطبيعة، مما أدى إلى تدمير العلاقة العضوية بين الإنسان والبيئة، وتحويل الطبيعة إلى مجرد مورد قابل للاستخدام والاستنزاف. ومن ثم تصبح الأزمة البيئية ليست عرضًا جانبيًا للحداثة بل هي نتيجة مباشرة لبنية فكرية ومؤسسية عميقة تحكم المجتمعات الحديثة وتقوم على مبدأ السياد على الطبيعة، وعلى تنظيم الحياة وفق مفاهيم الإنتاج والكفاءة والسيطرة العلمية.[٥٤]

كما ترى أن النظام الرأسمالي لم يكتف بتشيوء(**[٥٥]) الإنسان، بل فعل الشيء نفسه مع البيئة، فحول الغابات إلى أخشاب تباع وتشترى، واختزلت قيمة الأرض في المادة (النقد)، وأصبح كل شيء في الطبيعة ينظر إليه بمعيار الربح والخسارة مما أدى إلى تفكيك العلاقة الحية بين الإنسان وعالمه الطبيعي. وقد كان للتكنولوجيا دور في تجسيد علاقات الهيمنة حيث أنها تسهم في جعل البيئة مجرد سلعة ، كما هيمنت على نمط التفكير الإنساني بحيث يصعب معه بل يكاد يكون مستحيلًا تصور علاقة بديلة بين الإنسان والبيئة.

وفي هذا السياق يقول هربرت ماركيوز Herbert Marcuse (١٨٩٨-١٩٧٩) "ليست التكنولوجيا حتمية، بل شرطًا اجتماعيًا يخدم النظام الرأسمالي وتعيد إنتاجه، بما في ذلك تدمير البيئة لصالح الربحية.[٥٦]

وبالرغم من نقد مدرسة فرانكفورت للتكنولوجيا إلا أن بعض مفكريها لاحقًا مثل هابرماس Jurgen Habermas (١٩٢٩-؟؟؟). قد أشار إلى أن تجاوز أزمة العلاقة بين الإنسان والطبيعة لا يمكن في رفض التكنولوجيا بالكامل، ولكن في تسيسها ديمقراطيًا، أي إخضاع العلم والتقنية للمساءلة الأخلاقية والاجتماعية. ويطرح هابرماس فكرة العقل التواصلي Communicative Reason مقابل العقل الأداتي، ويسعى إلى التفاهم والاتفاق والحوار الأخلاقي بين البشر، ويرى أن إدارة البيئة يجب أن تتم عبر حوارات ديمقراطية تشاركية. ومن ثم تكون مدرسة فرانكفورت قد فتحت الطريق نحو عدالة بيئية تحدد العلاقة بين الإنسان والطبيعة ليس باعتبارها مورد اقتصادي، ولكن كجزء من الوجود الإنساني الأخلاقي المشترك.[٥٧]

٣- رؤية أنصار الحداثة البيئية

يفترض أنصار الحداثة البيئية مثل جوزيف هربر Joseph Huber (١٩٤٨-؟؟؟) وأرثرمول Arther Mol (١٩٦٠-؟؟؟) أن التكنولوجيا ليست عدوًا، بل يمكن أن تكون جزءًا من حل الأزمات البيئية، عبر التنظيم البيئي،

---

[٥٢]() Ibid, pp. 133-131.

[٥٣](*) هي تيار فكري تأسس في عشرينيات القرن العشرين في جامعة فرانكفورت بألمانيا، وقد عُرفت بإسهامها في تطوير النظرية النقدية كمقاربة فلسفية واجتماعية تسعى إلى كشف البني اللاواعية للسلطة والهيمنة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة.

[٥٤]() Adorno, Theodor & Horkheimer, Max (2002). Dialectic of Enlightenment, Standford: Stanford University Press, pp. 99-111.

[٥٥](**) Reification ويعني التحول من العلاقات إلى الأشياء، فلا ينظر إلى البشر بوصفهم فاعلين أحياءً، بل يتم التعامل معهم على أنهم أشياء لها قيمة تبادلية كما السلع.

[٥٦]() Marcuse, Herbert (1964). One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society, Boston: Beacon Press, p. 60.

[٥٧]() Habermas, Jurgen (1984). The Theory of Communicative Actions. Vol. 1- Reason and the Rationalization of Society. Translated by Thomas McCarthy, Boston: Beacon press, pp. 274-289.

والتسويق، وعبر تحفيز الابتكار الأخضر، بحيث تتحول البيئة إلى حقل للتحديث، لا للتراجع، وبدلًا من العودة إلى الطبيعة، أو انتقاد الحداثة، يتم دفع الصناعة إلى أن تصبح "أنظف" والزراعة إلى أن تصبح "ذكية"، والسياسات إلى أن تصبح "خضراء"، ويرون أن الحل البيئي يكمن في إدارة الأزمات، وتطبيق قوانين صارمة لحماية البيئة دون المساس بالبنية الاقتصادية القائمة.[٥٨]

وتقوم الحداثة البيئية على أربع مبادئ هي:

أ – إمكان توافق التقدم البيئي والاقتصادي

فلا يعني التقدم الاقتصادي بالضرورة تدمير البيئة، بل على العكس يمكن استخدام التكنولوجيا والابتكار الصناعي كأدوات للحد من التلوث وإدارة الموارد بكفاءة فيما يسمى "نزع الكربون دون نزع التصنيع" (*[٥٩] Decarbonilization without Deindustrialization.[٦٠]

ب- العقلانية التنظيمية في خدمة البيئة

وهو مبدأ إداري ونظري يشير إلى أن المؤسسات سواء كان حكومية أو خاصة تتخذ قرارات تعتمد على أهداف واضحة، ووسائل محسوبة، وهياكل تنظيمية فعالة من أجل تحقيق نتائج بأقل قدر من الموارد وأقل نسبة من الخطأ، ويستند هذا المفهوم إلى التراث السوسيولوجي والإداري الكلاسيكي، فنجد ماكس فيبر Max. Wiber (١٨٦٤-١٩٢٠) يقول "إن التنظيم العقلاني البيروقراطي هو النموذج الأمثل للفاعلية والكفاءة في المجتمعات الحديثة.[٦١]

ويُظهر مبدأ العقلانية التنظيمية إمكانية أن تكون الأنظمة الإدارية أدوات فعالة في خدمة البيئة بشرط أن توظف ضمن رؤية شاملة للعدالة البيئية والشفافية والمساءلة، لا كبديل عن المشاركة المجتمعية أو الوعي البيئي.

٣- السوق كحليف بيئي

تعيد الحداثة البيئية النظر في دور السوق، وترى أنه يمكن توجيهه؛ ليصبح صديقًا للبيئة من خلال دعم المنتجات الخضراء.

ويرتكز هذا المبدأ على الفرضية القائلة بأن آليات السوق إذا أحسن استخدامها يمكن أن تصبح أداة قوية في حماية البيئة بدلًا من اعتبار السوق مجرد مصدر للتلوث والاستهلاك المفرط، ويمكن دمج السوق والتكنولوجيا والتنظيم ضمن مشروع استدامة بيئية، لكن فعالية ذلك مشروط بوجود قواعد عادلة، ومؤسسات رقابية قوية.[٦٢]

٤- التحول المؤسسي نحو الاستدامة

---

[٥٨]() Mol, Arthur, P.J. and Sonnenfeld, David, A. (2000) eds. Ecological Modernisation around the world: Perspectives and Critical Debates. London: Routlege. Pp. 32-35.

[٥٩](*) يقصد بنزع الكربون: التحول نحو التقنيات منخفضة الكربون أو خالية منه، وذلك بالانتقال إلى الطاقة المتجددة، وتقنيات كفاءة الطاقة، والتقاط الكربون وتخزينه ccs، وكذلك تحسين النقل والصناعة والزراعة لتقليل الانبعاثات الكربونية. وتتهم بعض السياسات البيئية أنها تؤدي إلى خنق الصناعات من خلال رفع تكاليف الطاقة وفرض ضرائب كربونية صارمة، واشتراطات بيئية عالية، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الصناعي، أو نقل الصناعات إلى دول أقل صرامة بيئية، ويكون على الأنظمة السياسية أن تدعم الابتكارات البيئية وتساند الاستثمار في البنية التحتية المستدامة.

[٦٠]() Mazzucato, Mariana (2021). Mission Economy: A Moonshot Guide to Chang Capitalism. London: Allen Lans Benguing Books, p. 172.

[٦١]() Weber Max (1978). Economy and Society, Berkeley: University of California Press, p. 956.

[٦٢]() Satvins, Robert, N. (2008). Market-Based Environmental Politics, in the New Palgrave, Dictionary of Economics, 2nd ed., edited by Steven, N. Dulauf and Lawrence, E. Blume. London: Palgrave Macmillan, pp. 5-8.

لا تتحقق الاستدامة فقط بالقوانين أو التكنولوجيا، وإنما كذلك عبر تغيير نمط التفكير والتنظيم داخل المؤسسات، ويشير هذا المفهوم إلى عملية التغيير المنظم والعميق في مؤسسات الدولة، والسوق، والمجتمع المدني، بهدف جعل الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية جزءًا جوهريًا من القواعد والهياكل والسلوكيات المؤسسية، ويتأسس هذا المبدأ على نظريات مثل الحوكمة البيئيةEnvironmental Govermance [٦٣]* التي تؤكد على أن المؤسسات ليست أدوات محايدة بل تصوغها القيم والسلطة والمعايير، والأنظمة الاجتماعية التقنية Socio-Technical Regimes والتي ترى أن الاستدامة تتطلب تغييرًا في البنية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، ونظرية التحول الكبيرة Great Transformation (كارل بولاني) Karl Polany (١٨٨٦-١٩٦٤) والتي تبرز كيف تؤدي الأزمات إلى تحولات مؤسسية جذرية.[٦٤]

إن تحليل رؤى كل من لاتور، ومدرسة فرانكفورت، وانصار الحداثة البيئية يطرح سؤالًا مركزيًا في الفكر البيئي المعاصر ألا وهو:

هل نحتاج إلى نقد جذري لنظام الحداثة الرأسمالية من أجل إنقاذ الطبيعة؟ أم يمكن إصلاح هذا النظام وتحويله إلى أداة حماية بيئية؟

كشف لاتور أن دمج الطبيعة في السياسة دون أي إعادة تقييم جذرية للجانبين يشل الجانب السياسي للعلاقة ويعيق الحلول البيئية الحقيقية. فلابد من التخلي عن فكرة وجود طبيعة واحدة وسياسة واحدة وعلم واحد لصالح تعددية تهدف إلى تنشئة الكائنات غير البشرية.

بينما كشفت مدرسة فرانكفورت أن النظام الحديث هو نفسه المشكلة، ومن ثم لا يمكن أن يكون جزءًا من الحل، وأن الحداثة البيئية عادة ما تخفي عمق الأزمة خلف خطاب إصلاحي تقني يركز على الكفاءة والتنظيم كحلول محايدة.

ويفترض أنصار الحداثة البيئية أن الأزمة يمكن حلها بأدوات النظام نفسه، إذا ما أعيد تنظيمه وتنقيته دون تجاهل للقدرة الحقيقية للدولة والمؤسسات. كما أن الحوكمة البيئية ليست مجرد إدارة تقنية للموارد، بل هي عملية سياسية تحدد من يشارك في القرار ومن يُستبعد، وما هي القيم التي تحكم علاقتنا بالأرض.

مما سبق يمكن القول: أن تجاوز الأزمة البيئية الحقيقية لا يمكن أن يتم عبر إصلاحات سطحية، بل يتطلب إعادة بناء جذرية لعلاقة الإنسان بالتقنية وبالطبيعة ذاتها.

ثانيًا- السلطة والمعرفة الإيكولوجيا السياسية

Power, Knowledge and Political Ecology

تتشابك السلطة والمعرفة والإيكولوجيا السياسية بشكل وثيق، حيث تنتج السلطة أنماطًا معينة من المعرفة البيئية، التي تُستخدم بدورها لتبرير ممارسات السلطة السياسية والاقتصادية. وتقوم الإيكولوجيا السياسية بكشف هذا التشابك مركزة على كيف أن القضايا البيئية ليست معزولة عن علاقات القوة، بل هي نتيجة مباشرة لها.

يشمل مصطلح الطبيعة مجموعة متنوعة من المفاهيم التي تهدف إلى فهم العالم المادي للأشياء المحيطة، بما في ذلك البشر، وتشمل الممارسات الاجتماعية والإنتاجية. وتخضع للتغيرات التاريخية، إن العلاقة بين الطبيعة

---

[٦٣](*) تشير الحوكمة البيئية إلى مجموع الآليات والمؤسسات والعمليات التي تنسق جهود الأفراد والدول والجهات الفاعلة لتنظيم العلاقة مع البيئة من خلال سياسات تهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية، وتعبر عن طريقة ممارسة السلطة والإدارة البيئية التي تتضمن مشاركة متعددة المستويات والجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، انظر:

Lemos, Maria Carmen, & Agrawal, Arun (2006). Environmental Governance. Annual Review of Environment and Resources, Vol. 31, p. 298. https://doi.org/10.1146/annurev.energy.31.042605.135621..

[٦٤]() Geels, Frank, W. (2005). Technological Transitions and System Innovations: A Co-evolutionary and Socio-Technical Analysis. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, pp. 31-36.

(العالم المادي)، والمجتمع تتسم بخصائص متناقضة ومتضاربة، حيث إن محدودية الطبيعة والأرض يجعل لديها القدرة على تحدي الاعتقاد الأيديولوجي بالقوة اللانهائية للتفكير البشري والتكنولوجيا والقوة السياسية، والفضاء الذي تولده وتقرره هذه القوة.

إن هذه العلاقة الجدلية التي تحكمها تفاعلات الأشياء المادية والموضوعات البشرية لا تؤدي في النهاية إلى تدمير الطبيعة فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى خلقها؛ حيث إن الموارد غير الموجودة يمكن إيجادها، حيث إن مفهوم الموارد لا يعني فقط كونها مادية، بل أيضًا بكونها اجتماعية، تتضمن القدرة على التعامل مع المادة أو الطاقة باستخدام المفاهيم النظرية والمنظورات الثقافية وكذلك المجموعات الاجتماعية، فمن الضروري أن يخضع الشكل المحدود للمادة أو الطاقة للتنظيم كمحاولة منهجية للعلاقات الاجتماعية.[٦٥]

ويرسم آلان ليبتز Alan Lipietz (١٩٤٧-...) مخططًا للتفاعل بين النشاط الاقتصادي والبيئة عرف بنظرية التنظيم البيئي Ecological Regulation Theory وتفترض هذه النظرية أن التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ليستا متناقضتين بل يمكن التوفيق بينهما من خلال التحديث البيئي للمؤسسات والسياسات والتكنولوجيا، ويتم ذلك بتطوير طرق جديدة لتنظيم التفاعل البشري مع الطبيعة بحيث لاتُختزل البيئة في هذه النظرية إلى مجرد إطار خارجي، وإنما تعد عنصرًا جوهريًا مندمجًا في بنية هذا التفاعل يتطلب تنظيمًا من خلال القوانين والسياسات والمؤسسات. إن ما دفعه إلى التأكيد على ضرورة التنظيم هو وعيه العميق بعدم قدرتنا على التنبؤ بما سيعده الجيل القادم خيرًا أو أصلح، ما يستوجب تأسيس أطر مرنة تستوعب تحولات المعايير عبر الزمن، ومن ثم فلابد من تجهيز لبنات بناء المستقبل الذي يتعامل مع البيئة. ومن وجهة نظره أن هذه اللبنات تكون في القيم "Value" مثل التضامن، والمسئولية، والاستقلال. ويرى أن أي إصلاح بيئي يجب أن يكون جزءًا من إعادة تنظيم أوسع لنمط تراكم رأس المال، ولا يمكن فصله عن علاقات العمل، وأنماط الاستهلاك والعولمة.[٦٦]

وينتقد جيمس أوكونور James O'connor (١٩٣٠-٢٠١٧) التوجه الإصلاحي لنظرية التنظيم البيئي – كما في فكر هوبر ومول- ويرى أن التنظيم البيئي يبالغ في قدرة التكنولوجيا والرأسمالية على إصلاح نفسها، ويغفل أن الطبيعة تُستنزف بشكل بنيوي داخل منطق التراكم الرأسمالي. حيث إن الرأسمالية التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الربح، سوف تحاول تقليل تكاليف الوصول إلى شروط الإنتاج والاستفادة منها، وبالتالي تحميل المجتمع قدر كبير من هذه التكاليف، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض إجمالي في أرباح رأس المال، ونتيجة لذلك فإن التناقض الثاني(*[٦٧]) للرأسمالية سوف يؤدي إلى أزمة نقص الإنتاج، ويزداد الضغط على الطبيعة تبعًا لذلك، أي أن الموارد سوف تستنفذ بشكل أسرع، وتصبح كفاءتها ليست ذات أهمية بالنسبة لرأس المال. وفي ظل هذه الظروف قد يكون بوسع رأس المال من حيث المبدأ أن يتحمل تكاليف تحسين معاييره البيئية، ولكن مدى تحقيق ذلك سوف يعتمد على نجاح الضغوط السياسية والمجتمع المدني.[٦٨]

مما سبق يتبين أن أوكونور يفسر معاناة الاقتصادات الرأسمالية من الأزمات باعتبارها ناتجة عن علاقتها المتناقصة مع شروط الإنتاج.

في حين نزعم روزا لوكسمبرج Rosa Luxemburg (١٨٧١-١٩١٩) أن الآلية التي يتم بها تأمين القاعدة المادية التي ترتكز عليها الرأسمالية هي التوسع في مجالات كانت خارج نمط الإنتاج الرأسمالي سابقًا سواء كان ذلك من الناحية الاجتماعية "متمثلة في إعادة إنتاج قوة العمل" أو المكانية "في شكل السيطرة على أرض جديدة"

---

[٦٥]() Becker, J. & Raza, W. (1999). Theory of Regulation and Political Ecology: An Inevitable Separation. http://www.redalyc.org/articuloa?id=31713413002. P. 10.

[٦٦]() Lipietz, A. (1992). Towards a new Economic order Postfordism Ecology and Democracy. Cambridge: Polity Press, p. 29.

[٦٧](*) يعني أن السعي إلى الربح يفرض استنزاف شروط إعادة الإنتاج البيئي والاجتماعي مثل الأرض والمياه والصحة، مما يؤدي إلى أزمة ذاتية تتفاقم كلما توسعت الرأسمالية، أما التناقض الأول فهو ما ركز عليه ماركس ويشير إلى الصراع البنيوي بين رأس المال والعمل.

[٦٨]() O'Connor, J. (1998). Natural Causes Essay in Ecological Marxism, New Yrok: The Goilford Press, pp. 131-134.

أو من خلال استغلال أشكال جديدة من الطبيعة. ولتحقيق ذلك، لابد من تضافر عدة عوامل مثل العلم والتكنولوجيا والتنظيم والأيديولوجيا، والثقافة ومن دون شك فإن الأمر يستلزم أيضًا اتخاذ القرار في الساحة السياسية.[٦٩]

إن فهمنا للبيئة لا ينفصل عن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتج معرفتنا بها، ومن هنا تنطلق الإيكولوجيا السياسية كمنهج نقدي يفضح تواطؤ المعرفة البيئية مع أنظمة السلطة، ويكشف كيف تستخدم البيئة كأداة للسيطرة وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية وهذا ما أكده ميشيل فوكو Michel Faucaut (١٩٢٦-١٩٨٤) حيث يقول: "ليست المعرفة بريئة – بل هي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بممارسات السلطة". وسواء كانت السلطة سياسية أو اقتصادية أو علمية فهي تنتج تصورات معينة عن البيئة. تحدد هذه التصورات ما مشكلة البيئية، ومن المسئول عنها، وما الحلول المقبولة المطروحة. لتصبح البيئة ليست معطى موضوعيًا فقط، بل يتم تفسيرها وإعادة تشكيلها وفق مصالح القوى السائدة.

حيث تحدد الدول الصناعية الكبرى السياسات العالمية للتغيرات المناخية فتنتج خطابات تحدد المسئوليات بناءً على معايير قد تتجاهل الأسباب التاريخية التي خلفها الاستعمار الصناعي. وقد تستخدم المعرفة لدعم السياسات القائمة مثل تبرير بناء السدود الضخمة باعتبارها تنمية خضراء، وقد تنتج حركات اجتماعية نوع من المعرفة البديلة لمقاومة هذه السياسات مثل تبني مفهوم العدالة البيئية. لذا تهتم الإيكولوجيا السياسية بتفكيك العلاقة بين البيئة والسلطة والمعرفة، فهي ترى أن القضايا البيئية ليست محايدة علميًا أو أخلاقيًا، وإنما تخضع لشبكات معقدة من المصالح السياسية والاقتصادية، وتؤكد على أن فهم الأزمات البيئية يتطلب تحليلًا نقديًا للهياكل التي تنتجها.

ولا تمارس السلطة بالقوة العسكرية فقط، بل تنتشر بطريقة ناعمة عبر المعرفة والتنظيم وإدارة الحياة اليومية، وهو ما سماه فوكو[٧٠] السلطة الحيوية Biopower التي تتجلى في تنظيم الصحة والسكان والمساحة والموارد الطبيعية، وتتم السيطرة على البيئة والسكان عبر أدوات معرفية مثل الإحصاء والطب، والجغرافيا والاقتصاد. ومن ثم تصبح إدارة البيئة شكلًا من أشكال ممارسة السلطة على الأفراد والمجتمعات، وليست فقط نشاطًا تقنيًا بريئًا.[٧١]

ثالثًا- السياسات البيئية ودول العالم النامي

Environmental Policies in Developing Countries

وتظهر العلاقة بين الإيكولوجيا السياسية والمعرفة والسلطة بشكل واضح في دول العالم النامي[*٧٢]، فهذه البلدان ليست فقط متلقية للمعرفة البيئية التي تنتجها الدول الكبرى، بل تفرض عليها سياسات بيئية تخدم مصالحها فيما يسمى بالاستعمار البيئي الجديد New Environmental Colonialism تحت غطاء الحفاظ على البيئة أو التنمية المستدامة.

مثال: إنشاء محميات طبيعية ضخمة مع تجاهل حقوق المجتمعات الأصلية في الأرض ... فعندما تفرض السلطة سواء كانت دولة أو شركات أو مؤسسات دولية معرفة بيئية معينة على أنها "علمية" أو "عالمية" تتجاهل أو تقمع معارف السكان المحليين، عندئذ لا تقف المعرفة المحلية خاملة، وإنما تتشكل حركات مقاومة تحاول استعادة السيطرة على الأرض والموارد، وتسعى إلى فضح تلك السلطة. بمعنى أن المعرفة المحلية ليست فقط مجموعة تقنيات تقليدية وإنما هي أيضًا ممارسة سياسية مقاومة للاستعمار المعرفي الجديد.[٧٣]

---

[٦٩]() Martinez-Alier, J. (1987). Ecological Economics Energy, Environment and Society, Oxford: Basil Blackwell, p. 97.

[٧٠]() Faucaut, Michel (1980). Power/ knowledge. Selected Interviews and Others Writings, Edited by Colin Gordon, New York: Pantheon Book, pp. 133-138.

[٧١]() Ibid., p. 139.

[٧٢](*) تشترك دول العالم النامي في الإرث الاستعماري الذي أضعف السيادة على الموارد فضلًا عن ضعف الدولة، والقدرة المؤسسية علیى التنظيم البيئي.

[٧٣]() Escobar, Arturo (1999). Encountering Development: The Making and Unmaking of the third World, Princeton: Princeton University Press, pp. 45-67.

وتستخدم المجتمعات المحلية(*[٧٤]) أساليب عديدة لهذه المواجهة منها أن تنتج خطابًا بيئيًا بديلًا يوضح أن علاقتها بالبيئة ليست تجريبية كما تصورها السلطات، بل تهدف إلى رعاية وحماية مستدامة للبيئة، كما تقوم بإعداد تقارير ودراسات قائمة على خبراتهم التقليدية، تنافس بها العلم الرسمي المفروض عليها وتطالب بحقوقها القانونية على الأرض والمياه والغابات. بل إنها تحاول دائمًا الربط بين المعرفة المحلية والحركات العالمية من خلال تشكيل تحالفات مع منظمات غير حكومية دولية .[٧٥](Non-Governmental Organizations (NGO

السياسات الداخلية والأزمات البيئية

تلعب السياسات البيئية في دول الجنوب العالمي (الدول النامية) دورًا فعالًا في تفاقم الأزمات البيئية، ليس فقط بسبب ضعف القدرات المؤسسية أو نقص الموارد، بل لأن هذه السياسات كثيرًا ما تُصاغ لخدمة نخب(*[٧٦]) اقتصادية وسياسية محلية، لا لخدمة الصالح البيئي العام. حيث يعاد إنتاج البيئة اجتماعيًا من خلال علاقات السلطة، وتستخدم السياسات والمؤسسات لإعادة توزيع الموارد والمخاطر لصالح الأقوى وتُظهر النخب الحاكمة – المتحالفة غالبًا مع الشركات متعددة الجنسيات – ميلًا لتبني سياسات بيئية شكلية، تُرضي المانحين الدوليين دون المساس بمصالحهم الاقتصادية. وتتحول المشاريع البيئية الكبرى إلى أدوات لإعادة تنظيم الفضاء البيئي بما يضمن استقرار السوق واستمرار الاستغلال وليس لتحقيق العدالة البيئية.[٧٧]

كما قد تضغط النخب الاقتصادية على الحكومات لصياغة قوانين تسمح بفتح الأسواق، وخفض الضرائب، أو منح تسهيلات مالية واستثمارية، وكذلك يحصل أصحاب الشركات الكبرى على عقود حكومية ضخمة، أو امتيازات لاستغلال الموارد الطبيعية، وكذلك تحصل النخب عبر سياسات توزيع الأراضي (مثل: مشروعات التنمية الزراعية أو خطط إعادة التوطين) على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة وذلك بلا شك على حساب السكان المحليين أو صغار الفلاحين.

كما تستخدم النخب نفوذها السياسي للحصول على قروض منخفضة الفائدة أو إعفاءات ضريبية أو حماية من المنافسة الخارجية في حين تترك الفئات الصغيرة دون حماية كافية. وعندما تحقق النخب أرباحًا طائلة عبر السياسات الاقتصادية، تستخدم هذه الأرباح لتمويل الحملات الانتخابية، وكسب وسائل الإعلام، وتكوين تحالفات مع الطبقة الحاكمة، مما يؤدي إلى تعزيز سيطرتها السياسية بشكل دائم.[٧٨]

وعندما تتحكم السلطة السياسية في من يحصل على المياه، والأرض، والغابات، والمعادن، وتفضيل مجموعات معينة على حساب المجتمعات الفقيرة تظهر أزمات بيئية محلية مثل الجفاف والفياضانات والمجاعات. وعندما تحاول المجتمعات المحلية الدفاع عن بيئتها ضد مشاريع مدمرة، غالبًا ما تستخدم السلطة السياسية القمع، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات.[٧٩]

---

[٧٤](*) المجتمعات المحلية local communities هي مجموعة من الناس الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة (قرية أو راحة أو حي ريفي، أو منطقة جبلية) ويجمعهم نمط حياة مشترك ولديهم معارف وتقاليد وممارسات= =خاصة بإدارة الموارد الطبيعية تختلف عن المعرفة الرسمية أو العلمية القادمة من الخارج. ولهذه المجتمعات أهميتها في الإيكولوجيا السياسية لأنها تحمل نظمًا بديلة لإدارة الموارد أكثر استدامة من المشاريع الصناعية الحديثة، وقد تكون معارفهم البيئية بمثابة حلًا للأزمات البيئية إذا تم احترامها وإدماجها. وهم غالبًا ضحايا للسياسات البيئية الكبرى التي تفرض عليهم دون مشاركة.

[٧٥]() Ibid., p. 156.

[٧٦](**) النخب Elites هم فئة صغيرة في المجتمع تتحكم في أهم مصادر القوة سواء سياسية المتمثلة في الحكام أو الوزراء أو أعضاء البرلمان، أو اقتصادية مثل أصحاب الشركات الكبرى والبنوك وكبار المستثمرين أو اجتماعية مثل وسائل الإعلام أو أكاديمية، كأصحاب الجامعات الكبرى.

[٧٧]() Ibid., pp. 156-160.

[٧٨]() Chibber, Vivek (2003). Locked in Place: State Building and Late Industrialization in India. Princeton: Princeton University Press, p. 145.

[٧٩]() Robbins, Paul (2012). Op. Cit., pp. 94-96.

وقد تعلق الدولة قرارًا يجعل منطقة معينة محمية طبيعية أو متنزهًا وطنيًا تحت شعار "التنمية المستدامة"، وتمنع السكان المحليين من العيش فيها أو استخدامها، وتقدم ذلك على أنه حماية للطبيعة، بينما يكون الهدف الحقيقي هو السيطرة على الأرض أو تحويلها إلى مشروع سياحي مربح. كما قد تشرع الدولة قوانين صارمة تمنع استخدام بعض الموارد في المناطق الريفية بحجة حماية البيئة، بينما تعطي استثناءات لشركات كبرى أو مشروعات ضخمة.[٨٠]

ومن ثم تكشف الإيكولوجيا السياسية أن البيئة ليست ضحية للرأسمالية فحسب، بل أيضًا ضحية السياسات والمؤسسات التي تدعى إدارتها بينما تكرس في الواقع استنزافها. ومن هذا المنطلق، تصبح الأزمة البيئية انعكاسًا لتراكم إخفاقات داخلية في التخطيط والتوزيع والعدالة البيئية لا مجرد نتائج لتدخل خارجي.

المبحث الرابع: الحقوق البيئية والنظرية الديمقراطية

Environmental Rights and Democratic Theory

مع تصاعد الأزمات البيئية عالميًا- من التغير المناخي إلى تلوث المياه، وكذلك فقدان التنوع البيولوجي- أصبح من الضروري إعادة فهم العلاقة بين الإنسان والطبيعة من منظور العدالة البيئية والحقوق السياسية الموسعة. وذلك بإعادة صياغة خطاب الحقوق بوصفه أداة سياسية وأخلاقية ضرورية لمواجهة تعقيدات الأزمة البيئية المعاصرة دون اختزاله إلى مطلب قانوني ضيق[٨١]. ومن خلال الإجابة على عدة تساؤلات منها.

لماذا الحديث عن حقوق بيئية؟ وهل من المفيد تأطير المطالب البيئية بصيغة حقوق؟

وهل البيئة حق فردي أم جماعي؟ وهل الأجيال القادمة تملك حقوقًا بيئية؟

أولًا- الحقوق البيئية **Environmental Rights**

هي تلك الحقوق التي تضمن للفرد والجماعة العيش في بيئة سليمة وصحية وآمنة وتتضمن حقوقًا مثل الحق في المياه النظيفة، والهواء غير الملوث، والحق في الحصول على الموارد الطبيعية، والحق في اتخاذ قرارات تخص البيئة المحيطة، والحق في التعويض عن الأضرار البيئية... وهي امتداد لحقوق الإنسان ولكنها تشمل أيضًا غير البشر من الحيوانات والأشجار والنظم البيئية، وتمتد كذلك إلى الأجيال المستقبلية.[٨٢]

إن خطاب الحقوق ليس محايدًا، بل تاريخيًا، ارتبط بالنزعة الفردانية والليبرالية الغربية، ويمكن النظر إليه على أنه:

١- آلية لمنح الشرعية للمطالب البيئية، فعندما يقال إن المجتمع له حق في الهواء النظيف، فقد تحول النداء الأخلاقي إلى التزام سياسي ملزم.

٢- أداة قانونية للمساءلة والمقاومة. حيث تستخدم الحقوق للطعن في قرارات الحكومات أو الشركات، عبر التقاضي أو الاتفاقات الدولية.

٣- لغة موحدة ومتنقلة تتيح صيغة الحقوق الربط بين المحلي والعالمي، عبر المنتديات العالمية.[٨٣]

٨٠() Bryant, Raymond, L. & Bailey Sineat (1997). Op. Cit., p. 85.

٨١() Eckersley, Robyn (2004). The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty, Cambridge: MIT Press, pp. 140-164.

٨٢() Hayward, Tim (2005). Constitutional Environmental Rights. Oxford: Oxford University Press, pp. 12-23.

٨٣() Echersley, Robyn (2011). Environment Rights and Democracy: Linking the Global to the Local in Global Political Ecology, Edited by Richart Peet, Paul Robbins, and Michael Watts, London: Routledge, pp. 349-355.

ومن ثم فلابد من تجاوز النموذج الليبرالي الذي يركز على الحقوق الفردية إلى تصور أوسع يشمل الحقوق الجماعية، مثل : حق المجتمع في التمتع ببيئة صالحة، وحق السكان الأصليين في السيادة البيئية على أراضيهم، ولابد أن يشمل أيضًا حقوق الأجيال القادمة Intergeneration Rights. فلابد من إقرار التزامات سياسية تجاه من لم يولدوا بعد، بوصفهم أصحاب مصلحة في البيئة، كما أن للكائنات غير البشرية حقوقًا أيضًا Non-Human Rights، فالحيوانات والأشجار والأنهار والنظم البيئية يجب أن تعامل كذوات معنوية تستحق الحماية القانونية.

الأسس الفلسفية للحقوق البيئية

تمثل الحقوق البيئية تطورًا حديثًا في الفكر السياسي والقانوني، يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية البيئة كشرط أساسي لاستدامة الحياة على كوكب الأرض، غير أن هذا المفهوم لا ينبع من فراغ قانوني أو تقني بل يرتكز على أسس فلسفية عميقة تتعلق بفهم العلاقة بين الإنسان والطبيعة وحدود السلطة، والمواطنة والعدالة.

١- القانون الطبيعي

تعود أصول الحقوق البيئية إلى الفكر الكلاسيكي في فلسفة "القانون الطبيعي" الذي يرى أن هناك نظامًا أخلاقيًا متأصلًا في الطبيعة يمنح الإنسان حقوقًا أساسية بوصفه جزءًا من هذا النظام، وتكون البيئة عنصرًا أساسيًا فيه، ومن ثم فإن الحق في بيئة سليمة هو امتداد للحق الطبيعي في الحياة، ويعد كل من جون لوك وجان جاك روسو من أوائل من نادا بهذا الحق.[٨٤]

٢- الفكر الكانطي

رغم أن إيمانويل كانط Immanuel Kant (١٧٢٤-١٨٠٤) لم يعترف صراحة بحقوق طبيعية، إلا أن فلسفته حول الكرامة الإنسانية، وعدم استخدام الكائنات الأخرى "كوسائل فقط" ألهمت مفكرين معاصرين لتوسيع هذا المبدأ، واعتبار البيئة كائنًا يجب احترامه لذاته، وليس فقط وسيلة لخدمة الإنسان، مما يبرر الاعتراف لها بحق أخلاقي في الحماية.[٨٥]

٣- العقد الاجتماعي المعاصر[٨٦*]

تنشأ الحقوق- وفق تقاليد العقد الاجتماعي – من اتفاق بين الأفراد لتأمين مصالحهم، وقد ظهرت صيغ جديدة للعقد الاجتماعي ركزت على العدالة التوزيعية وتدعوا إلى توسيع العقد ليشمل الأجيال القادمة والبيئة كأطراف معنوية لها حقوق، ومثل هذه الصيغ كل من جون رولز وبريان باري وكاثرين لاربير.

أ – جون رولز **John Rawls** (١٩٢١-٢٠٠٢)

أعاد تشكيل فكرة العقد الاجتماعي من خلال مفهوم الوضع الأصلي Original Position وحجاب الجهل Veil of Ignorance، ويفترض أن الأفراد يختارون مبادئ العدالة دون أن يعرفوا موقعهم الاجتماعي أو الاقتصادي، وهذا يتضمن وجوب حماية حقوق الأجيال القادمة، ويترجم إلى مسئولية أخلاقية تجاه البيئة التي يعيشون فيها.[٨٧]

ب- بريان باري **Brian Barry** (١٩٣٦-٢٠٠٩)

---

[٨٤]() Passmore, John (1974). Man's Responsibility for Nature, London: Duckworth, pp. 42-45.

[٨٥]() O'Neill, John (1993). The value of Nature. London: Rought Ledge. Pp. 65-70.

[٨٦](*) تمثل نظرية العقد الاجتماعي المعاصر أحد الأطر الفلسفية لإدماج الحقوق البيئية- ضمن مفاهيم العدالة والشرعية السياسية، ويعد التحدي الأكبر البيئية، ليس في الاعتراف بها كطرف، بل في ترجمة هذا الاعتراف إلى آليات قانونية وسياسية فعالة تحفظ كرامة الكائنات والأجيال القادمة.

[٨٧]() Rawls, John (1971). A Theory of Justice, Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, p. 16.

يشير إلى أن الأجيال الحالية تتحمل مسئولية أخلاقية في الحفاظ على البيئة لضمان حياة كريمة للأجيال المستقبلية ويؤكد على أن العقد العادل هو الذي لا يميز بين الحاضر والمستقبل بل يراعى مصلحة أولئك الذين لا صوت لهم ومنهم الأجيال القادمة الطبيعية.[٨٨]

جـ- كاثرين لارير **Catherin Larrere** (١٩٤٤- ؟؟؟

تدعو إلى "عقد بيئي" جديد، لا تكون البيئة فقط موضوعًا للحماية، بل تصبح طرفًا مشاركًا في التوازن الاجتماعي، له صوت قانوني وأخلاقي. كما ترى أن العدالة البيئية ليست فقط مسألة قانونية أو توزيع تقني، بل قضية أخلاقية وفلسفية تمس العلاقة بين الإنسان والطبيعة والعلاقة بين الحاضر والمستقبل. كما تدعو إلى دمقرطة القرار البيئي، وتوسيع نطاق المشاركة ليشمل الأصوات المهمشة مثل: النساء، والمجتمعات المحلية، والطبيعة ذاتها عبر ممثلين بشريين.[٨٩]

ثانيًا- النظرية الديمقراطية **Democratic Theory**

وتعني المشاركة الفعالة في صنع القرار من خلال الانتخابات، وتمثيل المواطنين وتشمل التوزيع العادل للموارد، والاعتراف المتساوي بالهويات والصوت الجمعي، وتعد وسيلة لضمان أن القرارات المتعلقة بالبيئة لا تتخذ بشكل مركزي أو نخبوي، بل يشارك فيها المواطنون والمجتمعات البيئية. وتؤكد النظرية الديمقراطية على أن من يتأثر بقرار بيئي يجب أن يكون له الحق في اتخاذه.

وهنا تواجه تحديًا كبيرًا وهو كيفية تمثل الأجيال القادمة، والكائنات غير البشرية في نظام يقوم على "صوت المواطن". ومن ثم ظهر مصطلح الديمقراطية البيئية Ecological Democracy كرد فعل عن فشل المؤسسات السياسية التقليدية في الاستجابة الفعالة والعادلة للأزمات البيئية خاصة في المجتمعات التي تعاني من التهميش الاجتماعي والاقتصادي. وتسعى لتوسيع نظاق المشاركة السياسية ليشمل المواطنين العاديين والمجتمعات المحلية، والحركات البيئية والمجموعات المتأثرة بالقرارات البيئية، وذلك لضمان أن تكون عادلة وشفافة وتشاركية. فظهرت مقترحات مثل: إنشاء مفوضية للأجيال القادمة داخل البرلمان، وإعطاء الطبيعة تمثيل قانونيًا – كما سبق الذكر في آراء برونولاتور- فضلًا عن التأكيد على ألا تترك القرارات البيئية للنخب السياسية أو الاقتصادية فقط بل تشمل المجتمعات المحلية أيضًا.[٩٠]

ويمثل هذا التصور تحولًا جذريًا في الفلسفة السياسية من مركزية الإنسان Anthropocentrism نحو منظور إيكوسنتري Ecoentrism يرى القيمة متأصلة في الطبيعة، وليس فقط بحسب منفعتها للبشر.[٩١]

الإخفاقات البيئية للديمقراطية الليبرالية

تُقدم الديمقراطية الليبرالية غالبًا على أنها النموذج السياسي الأمثل لتحقيق الحريات الفردية والعدالة، ورفاهية الشعوب لكن التساؤل المهم هنا هو: هل كانت الديمقراطية الليبرالية التي حكمت معظم الدول الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قادرة فعلًا على حماية البيئة وضمان استدامتها؟

كي نجيب على هذا التساؤل لابد من تحديد بعض السمات الرئيسية للديمقراطية الليبرالية من واقع التنفيذ.

(١) التركيز على الحقوق الفردية على حساب الصالح البيئي العام

---

[٨٨]() Barry, Brian (1995). Justice as Impartiality Oxford: Oxford University Press, p. 155.

[٨٩]() Larrére, Cathêrine (1996). Ethics, Politics, Science, and The Environment: Concerning the Natural Contract. In J. Baird Callicott & Fernando J.R. d'a Rocha (Eds), Earth Summit Ethics: Toward a Reconstructive Postmodern Philosophy of Environmental Education, New York: State University of New York Press, pp. 133-138.

[٩٠]() Latour, Bruno (2004). Politics of Nature, Op. Cit., p. 101.

[٩١]() Eckersley, Robyn (2011). Op. Cit., pp. 355-364.

تقوم الديمقراطية الليبرالية على مبدأ أساسي هو الحقوق الفردية – كحرية التملك والتنقل، والاختيار الاقتصادي، لكن حين يتعلق الأمر بالبيئة، يحدث الصدام بين الحرية الفردية وحماية النظم الإيكولوجية، وغالبًا ما تكون القرارات البيئية متأثرة بموازين السوق والملكية الخاصة دون اهتمام بالاعتبارات البيئية.

(٢) ضعف الأفق الزمني للقرار السياسي

يرتكز النظام الديمقراطي الليبرالي على دورات انتخابية قصيرة الأجل، فغالبًا ما بين أربع أو خمس سنوات، لكن القضايا البيئية تتطلب تخطيطًا طويل الأجل يتعدى العقود، ويمر بتضحيات حالية من أجل فوائد مستقبلية، وذلك يتعارض مع منطق السياسات الانتخابية التي تميل إلى إرضاء المواطنين حاليًا، وليس حماية الأجيال القادمة.

(٣) تأثير المصالح الاقتصادية والنخب على القرار البيئي

تمارس جماعات الضغط – في الديمقراطيات الليبرالية- تأثيرًا قويًا على السياسات البيئية، كما أن الشركات الكبرى خاصة في مجالات الطاقة، والزراعة، والنقل تستثمر أموالًا طائلة في التأثير على التشريع البيئي - بسبب ما تتمتع به من نفوذ واسع يسمح لها بالتأثير على صانعي القرار- مما يؤدي إلى قوانين بيئية ضعيفة، موجهة لحماية الاستثمارات وليس حماية البيئة.

٤- محدودية التمثيل البيئي

تتيح الديمقراطية الليبرالية التصويت لمن يمتلك الحق القانوني فلي التصويت، ولا تمتلك البيئة تصويتًا أو تمثيلًا في البرلمان، ولاحقًا قانونيًا مباشرًا، ومن ثم فإن القرارات البيئية تتخذ دون تمثيل حقيقي للبيئة، كما أن الأجيال القادمة التي ستعاني من تغير المناخ ليس لها تمثيل سياسي حقيقي.[٩٢]

رغم أن الديمقراطيات الليبرالية الغربية قد أحرزت تقدمًا تشريعيًا ومؤسسيًا في مجال حماية البيئة - مثل إنشاء وزارات البيئة، وإقرار قوانين الهواء والماء النظيف، وتبني اتفاقيات المناخ – إلا أن هذه الإنجازات ظلت محكومة بإطار رأسمالي – ليبرالي يحد من فعاليتها البنيوية في مواجهة الأزمات البيئية المتصاعدة. ورغم أن الديمقراطية الليبرالية أكثر نجاحًا من الأنظمة السلطوية في إتاحة النقاش العام حول البيئة إلا أن استمراريتها في إطار اقتصاد رأسمالي استهلاكي يجعل قدرتها على ضمان الاستدامة محدودة ومتناقضة فيها.[٩٣]

وقد ظهرت اتفاقيات دولية ملزمة تضمن للمواطنين الأوروبيين الحق في الوصول إلى المعلومات البيئية والمشاركة في صنع القرار، واللجوء إلى القضاء، وتحقيق العدالة البيئية مثل اتفاقية آرهوس Aarhus Convention (١٩٩٨) والتي تمثل خطوة مركزية نحو الديمقراطية البيئية لأنها توسع نطاق التمثيل والمساءلة خارج البرلمان والمؤسسات التقليدية، ولكن واجهت هذه الاتفاقية انتقادات وتحديات تتمثل في أن بعض الدول لا تلتزم فعليًا بتوفير المعلومات أو ضمان المشاركة، فلم يكن التطبيق كافيًا، كما كان غياب دول كبرى عن الاتفاقية مثل: الولايات المتحدة أضعف بعدها العالمي، فضلًا عن ضعف الوصول إلى العدالة في الدول الفقيرة بسبب ضعف النظم القضائية.[٩٤]

ثالثًا- العدالة البيئية **Environmental Justice**

تعد العدالة البيئية من أبرز المفاهيم التي تربط بين الفلسفة والسياسة والبيئة، وقد ظهرت كرد فعل نقدي لإخفاقات النظريات الليبرالية التقليدية في معالجة توزيع الأضرار البيئية بطريقة عادلة، لاسيما في المجتمعات المهمشة والجنوب العالمي، وفي إطار نظرية العدالة التي طورها جون رولز -كما سبق الذكر- بدأت فكرة "العدالة بين الأجيال" تشكل أساسًا فلسفيًا لمطالبة الأجيال المستقبلية بحقوق بيئية، وتبعة عدد من رواد الإيكولوجيا السياسية منهم.

---

[٩٢]() Ibid., p. 349.

[٩٣]() Ebbesson, Jonas (2002). Access to Justic in Environmental Matters in the European Union. The Hague: Kluwer Law International, pp. 79-82.

[٩٤]() Ibid., pp. 83-96.

روبن إيكرزلي **Robyn Eckersley** (١٩٥٨- ؟؟؟)

أكدت "إيكرزلي" في كتابها The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty أن الدولة الحديثة يجب أن يعاد هيكلتها جذريًا لتصبح أداة فعالة في تحقيق العدالة البيئية. وتنتقد النموذج الليبرالي الذي يحمي حقوق الأفراد ويغفل حقوق الكائنات غير البشرية والنظم البيئية، وتدعو إلى دمج الأخلاق الإيكولوجية في جوهر السيادة السياسية، ويكون على السلطة السياسية أن تمثل مصالح الطبيعة وليس الإنسان فقط، وأن يكون للمجتمعات المحلية والبيئية والأجيال القادمة تمثيل في القرار السياسي البيئي.[٩٥]

النقد الذي وجه لها: اتهمت "إيكرزلي" بمثالية الطرح، حيث إن تصور الدولة الخضراء يتطلب تحولات جذرية يصعب تحقيقها في السياقات السياسية الراهنة، وأن الفكرة تقف عند النظر، فهي لم توضح كيف يمكن تمثيل الكائنات غير البشرية تمثيلًا عمليًا؟ ولم تضع آليات تمنع تهميش أدوار الفئات الضعيفة التي لا تملك نفوذًا سياسيًا حتى داخل الدولة البيئية نفسها.[٩٦]

جون باري **John Barry** (١٩٦٦- ؟؟)

من أبرز المنظرين لفكرة "المواطنة البيئية" Ecological Citizenship يرى أن مفهوم المواطنة وما يتضمنه من حقوق وواجبات سياسية يجب أن يشمل الواجبات الأخلاقية تجاه البيئة. فهو يدمج بين الأخلاق الأرسطية (الفضيلة) والتفكير البيئي ويدعو إلى تطوير فضائل بيئية. والمواطن يجب ألا يعرف فقط علاقته بالدولة، بل كذلك بالطبيعة وأنماط استهلاكه وبمسئوليته عن العدالة البيئية عبر الأجيال. كما دافع عن مفهوم "التحول العادل" Just Transition نحو اقتصاد منخفض الكربون، كما يبرز أهمية العدالة الاجتماعية في السياسات البيئية، وينتقد الأيديولوجيات التي تروج للنمو الاقتصادي اللامحدود على حساب البيئة والمجتمعات المهمشة.[٩٧]

النقد الذي وجه إليه: اتهم "باري" هو الآخر بالمبالغة في الطابع الأخلاقي، حيث إن تركيزه على الفضيلة البيئية والمواطنة الأخلاقية قد تجعل المسئولية البيئية مسألة فردية /أخلاقية أكثر من كونها بنيوية/ مؤسسية.

كما انتقده الماركسيون بتجاهله الصراعات الطبقية، لعدم تناول التفاوتات الاقتصادية وتأثيرها على تدمير البيئة. كما اتهم بصعوبة التطبيق الواقعي لأفكاره، حيث إن تربية المواطن البيئي الفاضل، عملية طويلة ومعقدة، ولا تكفي وحدها لمواجهة الأزمات البيئية العالمية.[٩٨]

أندرو دوبسون **Andrew Dobson** (١٩٥٧- ؟؟؟)

يرفض اختزال العدالة البيئية في "العدالة التوزيعية" توزيع الموارد/ الأضرار كما تفعل أغلب التيارات الليبرالية، ويرى أن العدالة البيئية الحقيقية تشمل أيضًا الاعتراف بالثقافات المحلية والطبيعية كفاعل أخلاقي، وأن يكون للطبيعة دور سياسي، كما يربط بين الاستدامة البيئية ومبدأ الإنصاف.[٩٩]

النقد الذي وجه إليه: تعرض "وبسون" كذلك للنقد، لأنه لم يقدم حلولًا عملية لكيفية تمثيل الأجيال القادمة أو الطبيعة سياسيًا في أنظمة القرار، ويرى بعض الليبراليين أن مشروعة يتجاوز حدود السياسة الواقعية، ويميل إلى

---

[٩٥]() Eckersley, Robyn (2004). The Green State, Op. Cit., p. 165.

[٩٦]() Martinez-Alier, Joan (2002). Op Cit., p. 132.

[٩٧]() Barry, John (1999). Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress, London: Sage Publications, pp. 130-139.

[٩٨]() Martinez- Alier, Joan (2002). Op. Cit., p. 138

[٩٩]() Dobson, Andrew (1998). Justice and the Environment: Conceptions of Environmental Sustainability and Dimensions of Social Justice, Oxford: Oxford University Press, pp. 35-39.

الطابع الأخلاقي الفلسفي، وبالرغم من تأكيده على العدالة إلا إنه لم يعالج بشكل كاف دور الرأسمالية العالمية في تكريس الظلم البيئي.[١٠٠]

مما سبق يمكن القول بأن فلسفات كل من روبن إيكرزلي وجون باري، وأندرو ودبسون توضح أن الإيكولوجيا السياسية لا تمثل خطابًا واحدًا، بل هي مشروع فكري مركب يسعى إلى إعادة تعريف العلاقة بين السياسة والطبيعة ضمن أطر جديدة للعدالة والمواطنة والسيادة. وتتكامل هذه الرؤى لتؤسس فكرًا سياسيًا بيئيًا جديدًا يتجاوز ثنائية البيئة مقابل الاقتصاد، الدولة مقابل السوق، ويُعيد تشكيل السياسة حول مفاهيم أعمق مثل العدالة البيئية والأخلاق البيئية، والديمقراطية الموسعة، والتمثيل السياسي للطبيعة.

من خلال هذا المبحث اتضح أن الحقوق البيئية لم تعد تُختزل في حق العيش في بيئة نظيفة فحسب، بل تشمل أيضًا حقوق الأجيال القادمة والأنواع غير البشرية وحق المجتمعات المحلية في السيادة البيئية، كما كشف أن الديمقراطيات الليبرالية رغم إعلائها من شأن الحريات الفردية، إلا أنها غالبًا ما تفشل في ضمان عدالة توزيعية وإجرائية فيما يخص الموارد البيئية. والسبب في ذلك هو أن هذه النظم كثيرًا ما تهيمن عليها الأولويات الاقتصادية قصيرة الأجل ومصالح السوق وهو ما ينتج أخفاقات بيئية هيكلية تؤدي إلى تهميش الفئات الضعيفة محليًا، وتكريس الهيمنة الإيكولوجية عالميًا.

نتائج البحث

أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الحداثة والأزمات البيئية ليست علاقة صدفة، بل علاقة ناتجة عن بنية فكرية واقتصادية ترى في الطبيعة موضوعًا للهيمنة. وفي التقدم وسيلة لتوسيع السيطرة لا الموازنة الكونية، وهنا يأتي دور الإيكولوجيا السياسية في كشف هذا التواطؤ بين التقدم المادي والتقهقر البيئي وخصوصًا في الدول النامية التي تتحمل عبء التلوث العالمي دون أن تكون مساهمة فيه بشكل رئيسي.

كما أظهرت كيف أن الهياكل السياسية من دول وشركات ومؤسسات تتحول إلى أدوات لإعادة إنتاج الأزمات السياسية، لا لحلها، حين تُقصى دور المجتمعات المحلية، وتُفرغ السياسات البيئية من بُعدها الاجتماعي، وتعيد إنتاج التفاوتات باسم الاستدامة.

من أهم النتائج المستخلصة جراء هذه الدراسة مايلي:

١- أثبتت الإيكولوجيا السياسية قدرتها على تفكيك البني السياسية والاقتصادية التي تنتج التفاوتات البيئية، وتفسير آليات السيطرة الرأسمالية على الموارد، كما أظهرت أهمية الاعتراف بالمقاومة البيئية والمعارف المهمشة في بناء نماذج بديلة للعدالة الإيكولوجية، وأوضحت أن البيئة ليست كيانًا طبيعيًا خالصًا، بل إنتاجًا اجتماعيًا ومعرفيًا وسياسيًا، وأن علاقتنا بها تمر عبر مؤسسات وسرديات وأشكال هيمنة.

٢- تساهم الرأسمالية في إنتاج علاقات بيئية غير متكافئة من خلال نمط إنتاج يعتمد على الطاقة الأحفورية و الطبيعة الاستخراجية، وتعزز التفاوت بين الشمال والجنوب. عبر تكثيف استهلاك الطاقة والموارد في الشمال العالمي، مقابل تصدير النفايات والتدهور البيئي إلى الجنوب العالمي؛ لتصبح دول الجنوب (الدول النامية) بين التهميش البيئي من جهة، والظلم الاقتصادي من جهة أخرى، فهي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات البيئية، لكنها لا تتحكم في القواعد والقرارات البيئية العالمية.

٣- يعد الاستعمار البيئي المعاصر منظومة متكاملة تستخدم الخطاب البيئي والتقنيات الحديثة، والمؤسسات الدولية كأدوات لإدامة السيطرة على الجنوب، دون الحاجة إلى السيطرة العسكرية المباشرة، ويستخدم آليات عديدة منها نزع الملكية تحت مسمى التنمية المستدامة، وخصخصة الموارد البيئية، وفرض سياسات بيئية دون تمثيل المجتمعات المحلية وتحويلهم إلى أدوات تنفيذ، فضلًا عن تصدير التلوث والنفايات إلى الجنوب، وكذلك التحيز المعرفي البيئي وذلك بإقصاء المعارف البيئية المحلية والتقليدية لصالح المعارف الغربية التقنية.

١٠٠() Martinez- Alier, J. (2002). Op. Cit., p. 145.

٤- توظف الدولة المعرفة البيئية بوصفها أداة لإعادة إنتاج سلطتها من خلال تحويل البيئة إلى مجال إداري وتقني تخضعه للرقابة والتخطيط المركزي، وتستخدم أدوات "العلم البيئي" لتبرير تدخلاتها في الأراضي والموارد. سواءً عبر إنشاء محميات أو فرض سياسات، أو تمرير مشاريع تنموية باسم الاستدامة.

٥- لكي تتحقق دمقرطة الفضاء البيئي لابد من عدالة إيكولوجية شاملة تعيد توزيع السلطة والمعرفة البيئية، وتضمن المشاركة الفعلية للمجتمعات المتأثرة في صنع القرار البيئي، والاعتراف بشرعية معارضها. وتتجاوز هذه العدالة البُعد التوزيعي لتدرج البعدين التمثيلي والمعرفي. فتحول البيئة من موضوع للحكم إلى مجال للحق.

٦- لا يتحقق إنقاذ الطبيعة بترميم النظام، بل بتفكيك منطق التراكم والاستخراج والهيمنة، وإعادة بناء علاقة جديدة من الأرض تقوم على العدالة البيئية، والمعرفة التشاركية والسيادة المجتمعية، وبتحرير الطبيعة من البنية التي تحوّلها إلى موضوع للاستغلال المستدام.

على أية حال إن فهم البيئة كعلاقة سياسية يفتح أفقًا واسعًا لإعادة التفكير في العالم الذي نعيش فيه، ليس فقط من منظور ما يحدث للطبيعة، بل ما يحدث أيضًا عبر الطبيعة من صراعات، ومقاومات ومعانٍ، وفي زمن يتسارع فيه التدهور البيئي تحت غطاء "التحول الأخضر"، ومن ثم تبدو الإيكولوجيا السياسية ضرورية لا فقط كمعرفة، بل كأداة تحررية في سبيل عدالة تتجاوز الإنسان لتشمل الأرض وكل من عليها.

فالإيكولوجيا السياسية ليست دعوة للعودة إلى الطبيعة، وإنما للعودة إلى السياسة في علاقتها بالطبيعة، وهي مشروع لكشف التفاوضات البنيوية وبناء تحالفات مقاومة عبر الطبقة والعرق والجندر والموقع الجغرافي.

توصيات الدراسة

١- ضرورة دمج المعرفة المحلية والمجتمعية في السياسات البيئية الوطنية والدولية. يجب الاعتراف بالمعارف البيئية التقليدية والشفوية كجزء لا يتجزأ من إدارة الموارد، وعدم الاكتفاء بالخطابات التقنية الغربية التي تُقصي المجتمعات المتأثرة مباشرة بالتدهور البيئي.

٢- إعادة النظر في آليات الحوكمة البيئية العالمية من منظور العدالة الإيكولوجية، وينبغي أن تعكس الاتفاقيات الدولية والسياسة المناخية مبدأ التوزيع العادل للأعباء البيئية، وأن تتجنب فرض التزامات غير متكافئة على دول الجنوب باسم المسئولية المشتركة.

٣- توسيع نطاق الإيكولوجيا السياسية لتشمل قضايا الهوية والجندر والعرق من الضروري أن تعترف الدراسات البيئية بأبعاد الجندرية والثقافة للصراع البيئي، وأن تستكشف كيف تتقاطع الطبقة والجندر والعرق مع الوصول إلى الموارد أو التعرض للمخاطر.

٤- ربط الإيكولوجيا السياسية بالحركات الاجتماعية والتحولات القاعدية، ويجب دعم الأبحاث التي تدرس الحركات البيئية في الجنوب كفاعلين سياسيين ذوي استراتيجيات وليس فقط كضمانات أو حالات دراسة.

٥- إعادة توجيه النقاش حول الحداثة البيئية نحو تحول بنيوي لا تقني ينبغي الخروج من منطق الإصلاح التكنولوجي إلى مساءلة أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة، والتفكير في نماذج بديلة للتنمية والسيادة البيئية.

٦- تشجيع الدراسات المقارنة بين دول الشمال والجنوب في تجارب المقاومة البيئية لابد من توسيع نطاق البحث المقارن لفهم كيف تختلف استراتيجيات المقاومة وتصورات العدالة بين السياقات، مع التركيز على القواسم المشتركة العابرة للحدود.

٧- ضرورة دمج الإيكولوجيا السياسية في المناهج الجامعية لفهم الأزمات البيئية المعاصرة بشكل نقدي ومركب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر والمراجع العربية

١. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي) (١٩٨٨). المقدمة، بيروت، دار الفكر.
٢. أرسطو (١٩٦٧). السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، القاهرة: دار المعارف.
٣. أفلاطون (١٩٨٦). الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤. جمال نصار (٢٠٢٠). الوجيز في تاريخ الفكر السياسي، القاهرة، دار الأصول العلمية.
٥. لينين فلاديمير إيلتيش (١٩٤٧)، الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية، ترجمة: راشد البراوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

ثانيًا- المصادر والمراجع الأجنبية

١. Adorno, Theodor & Horkheimer, Max (2002). Dialectic of Enlightenment, Standford: Stanford University Press.
٢. AJI, Max (2023). Theory of Political Ecology: Monopoly Capital Against People and the Planet, In, Sage Pub. com/journal-permissions. india.
٣. Amsterdam, Netherland: Elsevier. https://doi. org/10. 1016/s0921-8009 (97) 00100-6.
٤. Barry, Brian (1995). Justice as Impartiality Oxford: Oxford University Press,.
٥. Barry, John (1999). Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress, London: Sage Publications.
٦. Becker, J. & Raza, W. (1999). Theory of Regulation and Political Ecology: An Inevitable Separation. http://www. redalyc. org/articuloa?id=31713413002.
٧. Blaikie, Piers (1985). The Political Economy of Soil Erosion in Developing Countries, London: Longman.
٨. Bryant, R. L. & Bailley, S. (1997). Third World Political Ecology: Power and Valuerability, London: Routlege.
٩. Chibber, Vivek (2003). Locked in Place: State Building and Late Industrialization in India. Princeton: Princeton University Press.
١٠. Colobia, Available in: http://www. redalyce. org/articulo. oa?id=16942107009.
١١. Commins, Saxe and Robert, N. Linscott, eds. (1966). Man and State: The Political Philosophers, New York, Washington, Square Press.
١٢. Dobson, Andrew (1998). Justice and the Environment: Conceptions of Environmental Sustainability and Dimensions of Social Justice, Oxford: Oxford University Press.
١٣. Ebbesson, Jonas (2002). Access to Justic in Environmental Matters in the European Union. The Hague: Kluwer Law International.
١٤. Echersley, Robyn (2011). Environment Rights and Democracy: Linking the Global to the Local in Global Political Ecology, Edited by Richart Peet, Paul Robbins, and Michael Watts, London: Routledge.
١٥. Eckersley, Robyn (2004). The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty, Cambridge: MIT Press.
١٦. Escobar, Arturo (1999). Encountering Development: The Making and Unmaking of the third World, Princeton: Princeton University Press.
١٧. Escobar, Arturo (2006). Political Ecology of Globality and Difference. Gestion Y Ambient, Vol. 9 No. 3.

١٨. Faucaut, Michel (1980). Power/ knowledge. Selected Interviews and Others Writings, Edited by Colin Gordon, New York: Pantheon Book.
١٩. Foster, John Bellamy (2009). The Ecological Rift: Capitalism's War on the Earth.
٢٠. Geels, Frank, W. (2005). Technological Transitions and System Innovations: A Co-evolutionary and Socio-Technical Analysis. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
٢١. Habermas, Jurgen (1984). The Theory of Communicative Actions. Vol. 1- Reason and the Rationalization of Society. Translated by Thomas McCarthy, Boston: Beacon press.
٢٢. Harvey, David (2003). The New Imperialism. Oxford: Oxford University Press.
٢٣. Hayward, Tim (2005). Constitutional Environmental Rights. Oxford: Oxford University Press.
٢٤. Hornborg, A. (1998). "Towards and Ecological Theory of unequal Exchange: Articulating World System Theory and Ecological Economics". Ecological Economics, 25 (1), 67-76.
٢٥. IPCC (2021). AR6 Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Summary for Policymakers. Retrieved from https://www. ipcc. ch/report/ar6/wg1
٢٦. Larrére, Cathêrine (1996). Ethics, Politics, Science, and The Environment: Concerning the Natural Contract. In J. Baird Callicott & Fernando J. R. d'a Rocha (Eds), Earth Summit Ethics: Toward a Reconstructive Postmodern Philosophy of Environmental Education, New York: State University of New York Press.
٢٧. Latour, B. (2004). Politics of Nature: How to Bring the Sciences into Democracy. Cambridge: Harvard University Press.
٢٨. Latour, B. (2017). Facing Gaia: Eight lectures on the New Climate Regime. Cabridge: Polity Press,
٢٩. Latour, B. (2018). Down to Earth: Politics in the New Climatic Regime. Cambridge: Polity Press,
٣٠. Lemos, Maria Carmen, & Agrawal, Arun (2006). Environmental Governance. Annual Review of Environment and Resources, Vol. 31, p. 298. https://doi. org/10. 1146/annurev. energy. 31. 042605. 135621. .
٣١. Liess, William (1972). "Francis Bacon". In the Domination of Nature, New York: George Braziller,
٣٢. Lipietz, A. (1992). Towards a new Economic order Postfordism Ecology and Democracy. Cambridge: Polity Press.
٣٣. Lotour, B. (1993): We have Never been Modern, Cabridge: Harvard University Press.
٣٤. Lovelock, James (1979). Gaia: A New look of life on Earth, Oxford: Oxford University Press.
٣٥. Malam, Andreas (2016). Fossil Capital: The Rise of Steam Power and The Root of Global Warming, London: Verso Books.
٣٦. Marcuse, Herbert (1964). One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society, Boston: Beacon Press.

٣٧. Martinez-Alier, J. (1987). Ecological Economics Energy, Environment and Society, Oxford: Basil Blackwell.
٣٨. Martinez-Alier, Joan (2002). The Environmentalism of the Poor: A Study of Ecological Conflicts and Valuation. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
٣٩. Mazzucato, Mariana (2021). Mission Economy: A Moonshot Guide to Chang Capitalism. London: Allen Lans Benguing Books.
٤٠. Mol, Arthur, P. J. and Sonnenfeld, David, A. (2000) eds. Ecological Modernisation around the world: Perspectives and Critical Debates. London: Routlege.
٤١. Moore, Jason W. (2016). Anthropocene or Capitalocene? Nature, History and the Crisis of Capitalism, Oakland, California: PM Press.
٤٢. O'Connor, J. (1998). Natural Causes Essay in Ecological Marxism, New Yrok. The Goilford Press.
٤٣. O'Neill, John (1993). The value of Nature. London: Rought Ledge.
٤٤. Passmore, John (1974). Man's Responsibility for Nature, London: Duckworth.
٤٥. Peet, Richard, and Watts, Michael (Eds) (1996). Liberation Ecologies: Environment, Development, Social Movement, London: Routledge.
٤٦. Perreault, T. , Bridge, G. & McCarthy, J. (Eds.) (2015). The Routledge Hand Book of Political Ecology. London & New York, Routledge.
٤٧. Rawls, John (1971). A Theory of Justice, Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press.
٤٨. Robbins, Paul (2012). Political Ecology: A Critical Introduction (2nd ed.), Chichester: Wiley-Blackwell.
٤٩. Satvins, Robert, N. (2008). Market-Based Environmental Politics, in the New Palgrave, Dictionary of Economics, 2nd ed. , edited by Steven, N. Dulauf and Lawrence, E. Blume. London: Palgrave Macmillan.
٥٠. Sharashchandra, L. (1993). Ecology and Ancient Indian Philosophy. Oxford: Oxford University Press.
٥١. Watts, Michael (1983). Silents Vilence: Food, Famine and Peasantry in Northern Nigeria, Berkeley: University of California Press.
٥٢. Weber Max (1978). Economy and Society, Berkeley: University of California Press.